

Distr.
GENERALA/CONF.191/2
18 September 2000ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
بروكسل، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١

تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث
المعني بأقل البلدان نموا عن دورتها الأولى

نيويورك، ٢٤-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٢	١٦-١	مقدمة.....
٧	١١٤-١٧	الأول- الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر
٢٧	١٣٣-١١٥	الثاني- جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال والنظام الداخلي المؤقت للمؤتمر....
٣١	١٤٠-١٣٤	الثالث- بيانات ختامية.....
٣٣	١٤٧-١٤١	الرابع- المسائل التنظيمية.....

المرفقات

٣٥	الأول- جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.....
٣٦	الثاني- الحضور.....

مقدمة

١ - عقدت اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا دورتها الأولى في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

البيانات الاستهلالية

٢ - ذكر الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/الأونكتاد، وهو أمين عام المؤتمر، أن المسألة الجوهرية الواجب التصدي لها تتمثل في مشكلة المصدقية القائمة منذ عشرين عاما بشأن الالتزامات بالعمل على وقف التهميش المتزايد لأقل البلدان نموا ومن ثم وضعها على طريق التنمية المستدامة. وقال إن واقع وجود برنامجي عمل لم يتم تنفيذهما حمل أقل البلدان نموا على طرح سؤال مشروع تماما بشأن الدواعي التي تدفعها إلى الثقة في مؤتمر ثالث وأيضا في برنامج عمل عالمي آخر. ولذلك فإن أصعب تحد يواجه المجتمع الدولي هو التعامل مع ثغرة المصدقية والإحباط المتفاقم الذي تشعر به أفقر بلدان العالم.

٣ - ورأى أن من المهم في مواجهة هذا التحدي تحاشي التطرق من جديد إلى القضايا التي استنفدت مناقشتها في مؤتمرات سابقة عقدتها الأمم المتحدة بما فيها الأونكتاد العاشر. فالمشكلة الحقيقية هي غياب الإرادة السياسية من أجل متابعة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في تلك المؤتمرات. ومن المهم كذلك الانطلاق من رؤية براغماتية بشأن مجموعة من الالتزامات الملموسة ذات الوجهة العملية أو القابلة للتنفيذ مما يؤدي إلى منافع ملموسة في كل بلد من أقل البلدان نموا على أساس شراكة حقيقية. كما أن المدخلات التي تمثلت في الاستعدادات المتخذة على المستوى القطري تساعد على تحقيق النتائج التي تستجيب إلى شواغل كل بلد على حدة. ويقتضي الأمر تأمين الاتفاق بشأن الآليات التي تتيح متابعة ورصد تحقيق الالتزامات في المجالات الأساسية التي تم تحديدها، وهذا يتطلب اتباع نهج يقوم على تعدد المصالح. ومن شأن استحداث آليات من هذا القبيل أن يشكل إنجازا ضخما إذ يهيئ استجابة مبتكرة سواء إزاء مشكلة المصدقية أو إزاء الإحباط الذي يساور أقل البلدان نموا حول أثر التعاون الإنمائي. ومن المهم أخيرا تأمين تنفيذ نتائج المؤتمر بشكل فعال على الصعيد القطري باعتبار أن الجهود المبذولة فيما بين الالتزامات العالمية بشأن تدابير الدعم الدولي وبين الأهداف الإنمائية القطرية كانت عاملا رئيسيا في فشل برنامجي العمل السابقين.

٤ - وقال إنه في سياق الاستعدادات القطرية، نشأ عدد من التوقعات لدى أقل البلدان نموا، فهي تريد تخفيف العقبات الهيكلية التي حالت دون تحسين اقتصاداتها، وخفض درجة ضعفها الاقتصادي بغية اغتنام فرص اقتصادية جديدة، وتيسير مشاركة جميع العناصر الفاعلة، أي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل عام، وإنشاء

آلية متابعة لما بعد المؤتمر تكفل لكل بلد من أقل البلدان نموا برنامج العمل الوطني القادر على ترجمة مجموعة جديدة من الالتزامات إلى مزايا فعلية.

٥- وذكر أنه من شأن مؤتمر موجه نحو تحقيق نتائج أن ينطوي على عنصر الابتكار سواء في مضمونه أو في إجراءاته. فهو يعني تنظيم منتديات عديدة ومركزة ترمي إلى دعم برامج ومبادرات محددة يتم تنفيذها في مجالات من قبيل الصحة (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) وتطوير الهياكل الأساسية، والأمن الغذائي، والتعاون بين المدن، والتجارة الإلكترونية. وثمة قضايا مزمنة مثل تعزيز الاستثمار في أقل البلدان نموا وتخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية تتطلب الحصول على التزامات محددة من مختلف شركاء التنمية وكيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني بصورة عامة. كما أن متطلبات النجاح المشترك تتمثل في جعل أقل البلدان نموا ترى أنها صاحبة الملكية الحقيقية والفعلية منذ البداية للسياسات والتدابير والمبادرات التي تنشأ عن المؤتمر.

٦- وذكر الرئيس أن من الأمور المشجعة ما يلاحظ من جهود جادة تم بذلها لإشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية التحضيرية للمؤتمر بطريقة تتيح لهم أن يشعروا أنهم الأصحاب المباشرون لحصيلة المؤتمر وأنهم يشاركون مشاركة كاملة في تنفيذ نتائجه. كما رحب ترحيبا خاصا بالتشديد الذي ينصب حاليا على الاستعدادات الشاملة والقائمة على المشاركة على المستوى القطري، فلكل بلد ما يتسم به على الصعيد الوطني من خصائص مميزة وإمكانيات قائمة وفرص متاحة.

٧- وقال إنه على مدى ٣٠ عاما، زاد عدد أقل البلدان نموا فبلغ ٤٨ بلدا. لكن العقبات التقليدية التي تصادف التنمية في أقل البلدان نموا زادت تفاقما بفعل عمليتي العولمة والتحرير الجاريتين، في حين أن عقدين من العمل الدولي لصالح أقل البلدان نموا لم يفضيا إلى إحراز تقدم ملموس في تحويل اقتصادات تلك البلدان. ومن ثم لم تستطع هذه البلدان أن تجني ثمارا مناسبة من عمليتي العولمة والتحرير الجاريتين وهي لن يتسنى لها ذلك بغير تدخلات جذرية ترمي إلى تحسين قدرتها الإنتاجية وتخطي القيود الأخرى القائمة في جانب العرض.

٨- وأوضح أن الأوضاع المذكورة أعلاه تثير عددا من التساؤلات: لماذا يعقد مؤتمر ثالث معني بأقل البلدان نموا؟ وما الذي سوف يكون مختلفا هذه المرة؟ وهل ثمة مخاطرة بإثارة توقعات لا سبيل إلى تلبيتها؟ وهل هناك خطر يتمثل في إدامة عقلية الاتكال؟ وماذا عن التعب من المؤتمرات؟ ينبغي للجنة التحضيرية أن تلتزم بإجابات مفيدة عن هذه الأسئلة وهناك ما يدعو إلى التفاؤل. فهناك عدد من أقل البلدان نموا واصلت تنفيذ ودعم سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي ضمن سياق من التعددية وتحسين أساليب الحكم وتوطيد الاستقرار. كما أحرز بعضها نجاحا كبيرا في توسيع وتنويع قاعدتها الاقتصادية وتحسين مؤشراتهما الاجتماعية. وحدثت أيضا تطورات مشجعة فيما يتعلق بتدابير الدعم الدولية. فقد ظل عدد من البلدان المتقدمة النمو يلبى بل ويتجاوز أهداف المساعدة

الإثائية الرسمية الواردة في برنامج العمل كما حدثت تطورات إيجابية فيما يتعلق بمسألة الديون. وهناك توافق متزايد في الآراء بأن ديون أقل البلدان نمواً لا يمكن تحمله وأن المسألة تقتضي إجراءات حاسمة وفورية.

٩- وأخيراً تطرق إلى قضية مهمة ينبغي تدارسها بإمعان خلال العملية التحضيرية للمؤتمر وهي مدى كفاءة وفعالية آليات التنفيذ والمتابعة والرصد على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.

١٠- وأكد الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (نيجيريا) على حقيقة أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً هو عملية تخص المجتمع الدولي بأسره. وبرغم الجهود القصوى التي بذلتها أقل البلدان نمواً في مجال الإصلاح الاقتصادي، فما زالت عاجزة عن بلوغ أهدافها بما في ذلك هدف تخفيف حدة الفقر. وهذا الفشل أمر غير مقبول من الناحية الأخلاقية، وينبغي أن يكون دافعاً للمجتمع الدولي كي يضاعف دعمه لأقل البلدان نمواً. كما ينبغي أن يتصف برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نمواً بمرونة تتيح له التكيف مع التغيرات التي ستطرأ مستقبلاً في مجال الاقتصاد العالمي وفي نطاق أقل البلدان نمواً نفسها، بما في ذلك التطورات المستجدة في مجالات تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والتكنولوجيا الأحيائية. ويجب مراعاة النتائج التي أفضت إليها المؤتمرات والقمم الدولية وكذلك التطورات الاجتماعية والسياسية إضافة إلى ظواهر من قبيل الكوارث الطبيعية والأمراض. ويجب أن يكون البرنامج الجديد عملياً وواقعياً وأن يتوخى أهدافاً واضحة وقابلة للقياس فضلاً عن إطار زمني لتنفيذه.

١١- وأشار إلى تدابير الدعم الدولية بوصفها أمراً لازماً لدفع اقتصادات أقل البلدان نمواً إلى الأمام. وقال إنه ما زال أمام المساعدة الإثائية الرسمية دوراً رئيسياً تؤديه في تمويل تنمية أقل البلدان نمواً ولكن يجب توجيهها بطريقة تؤدي إلى تغيير الأوضاع فيما يتعلق بسبل المعيشة وتعزيز النمو والتنمية. ثم أعرب عن تأييده لأهداف وصول جميع صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق متحررة في ذلك من نظام الحصص والرسوم الجمركية، وكذلك للتدابير الرامية إلى تخطي العقبات المصادفة في جانب العرض في الأسواق التي جعلت من المنافسة أمراً صعباً على تلك البلدان. وفيما جاءت مبادرة أشد البلدان مديونية لتمثل مساهمة إيجابية في قضية الديون، فإن على المجتمع الدولي أن يكفل التمويل الكامل لهذه المبادرة مع المزيد من تيسير سبل إفادتها من تلك المبادرة كما يقتضي الأمر في الوقت ذاته بذل مزيد من الجهود بشأن مسألة قدرة هذه البلدان على تحمل ديونها. ولدعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً، يحتاج الأمر إلى نهج تشاركي ضمن إطار ترتيبات تعاونية ومبتكرة تشمل الحكومات والقطاعين العام والخاص.

١٢- ولاحظ منسق أقل البلدان نمواً (بنغلاديش) أنه منذ اعتماد برنامج العمل للتسعينات، طرأت تغيرات كبرى على المفاهيم السياسية وشهدت مجالات الاتصالات والتكنولوجيا فتوحات مرموقة جاءت بتغييرات هائلة في أساليب إدارة الأعمال التجارية. ومن المؤسف أن الثروة التي خلقتها العولمة لم تعد بالفائدة على أقل البلدان نمواً بل تم تجاوزها في مجالات التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال فظلت تشهد مستويات متطرفة من الفقر

ومن تدهور مستويات المعيشة. ثم أعرب عن ارتياحه لأن المجتمع الدولي موحد في اعتباره أن الأمر يحتاج إلى تدابير شاملة وملموسة للقضاء على محنة أقل البلدان نموا. لكن أكبر التحديات هو تحويل هذا العزم العام إلى التزامات سياسية حقيقية.

١٣- وقال إن من المتفق عليه أن العبء يقع على عاتق حكومات أقل البلدان نموا في تصميم وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ولكن حتى في الحالات التي بذلت فيها أقل بلدان نموا نفسها جهودا واسعة النطاق، فإن هذه الجهود لم تلق اعترافا بها ولا حظيت بتدابير دعم دولية مواكبة لها. إن الجهود المتنوعة التي بذلتها أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات والعقبات الكأداء التي جابهتها شملت ما يلي: تنفيذ برامج التكيف الهيكلي وذلك في كثير من الأحيان لقاء ثمن بشري واجتماعي باهظ؛ وهناك أيضا فتح أبواب الأسواق وكثيرا ما كان هذا بدوره يتم بغير معالجة العقبات الهيكلية وأوجه الضعف المؤسسية؛ ثم هناك التدابير الرامية إلى خلق بيئة مفضية إلى الاستثمار برغم الانخفاض في المدخرات المحلية وتعبئة الموارد؛ ثم الاعتماد البالغ على الزراعة وتدني تنوع الصادرات والعجز عن الوصول إلى الأسواق الزراعية العالمية بشروط مواتية؛ ووجود قاعدة ضيقة من الصناعات التحويلية، وحواجر جمركية وغير جمركية أمام صادرات أقل البلدان نموا؛ والخصائص الجيوفيزيقية والصعبة مثل الافتقار إلى الهياكل الأساسية المادية وقصور مرافق الاتصالات والارتفاع الشديد في تكاليف النقل؛ وانخفاض مستويات تنمية الموارد البشرية.

١٤- ورأى وجوب تكميل الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا بتدابير داعمة تتيح الموارد تعزيزا للسياسات الإنمائية لأقل البلدان نموا ولكفالة شراكة فعالة بين تلك البلدان وبين شركائها الإنمائيين. أما مجالات الأولوية التي تحتاج إلى النظر فيها من جانب اللجنة التحضيرية فتشمل إعادة توجيه برامج المعونة ولا سيما تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المانحون فيما يتعلق بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نموا (بين ١٥,٠ في المائة و ٢٠,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية)؛ ثم خفض حاسم لأعباء ديون أقل البلدان نموا وإلغاء كامل للديون بما يكفل تحرير الموارد اللازمة للتنمية البشرية والاجتماعية، وزيادة تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر إلى القطاعات الإستراتيجية في أقل البلدان نموا؛ وإتاحة سبل الوصول إلى الأسواق بعيدا عن نظام الحصص والرسوم الجمركية لجميع المنتجات الناشئة عن أقل البلدان نموا جميعا؛ والتصدي للعقبات الموجودة في جانب العرض لجميع أقل البلدان نموا بما في ذلك قضايا الهياكل الأساسية وبناء المؤسسات وبناء القدرات، والقضاء على الفقر في تلك البلدان.

١٥- ثم أعرب عن أمله في أن تؤدي المداولات في اللجنة إلى التزامات قوية وعملية وممكنة التحقيق وإلى توليد الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات. وأعرب عن تقديره لأمانة الأونكتاد وبالذات لمكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية على دوره في العملية التحضيرية في المؤتمر، وقال إنه يتطلع في الوقت نفسه إلى مواصلة الدعم الفني الذي يقدمه.

١٦- وتكلم ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي وكذلك باسم كل من استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا فقال إن المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا يهيئ فرصة فريدة من ناحية لتكييف أعمال المجتمع الدولي وفق احتياجات وتوقعات أقل البلدان نموا فيما يزود هذه البلدان من ناحية أخرى بفرصة لتحليل العقبات الإنمائية الداخلية التي تصادفها ولتكون صاحبة السيطرة على عملياتها الإنمائية. وهو يوفر خصوصا فرصة للقيام على المستوى القطري بدراسة أثر المبادرات التي اتخذها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنمائية. وقال إن حسن التدبير، أي الإدارة التي تتميز بالشفافية والديمقراطية للشؤون العامة على يد مؤسسات وطنية مسؤولة أمر مهم أهمية وجود بيئة دولية مواتية للتنمية المستدامة. ثم أعلن عن التزام الاتحاد الأوروبي بنجاح المؤتمر الذي ينبغي له أن يركز على القضاء على الفقر بهدف تخفيف الفقر المطلق إلى نصف مستواه الحالي بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن مشاركة الاتحاد الأوروبي لصالح بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي يعتبر الكثير منها بلدانا من أقل البلدان نموا وجدت التعبير عنها منذ عام ١٩٧٥ في اتفاقيات لومي المختلفة، كما وجدت بداية جديدة لدى توقيع اتفاقية كوتونو مؤخرا. وإحراز نتائج عملية، ينبغي أن يعين المؤتمر عددا محدودا من الأهداف. فضلا عن ذلك ينبغي لأقل البلدان نموا أن تشارك بفعالية في مجمل عملية التحضير وفي المؤتمر ذاته. كما ينبغي أن يشارك في ذلك المجتمع المدني بصورة فعالة. ويولي الاتحاد الأوروبي دعمه للمبادرات الإقليمية للتكامل الاقتصادي اللازمة للنمو الاقتصادي ولأوجه التآزر بين البلدان المتجاورة. ولكن يلزم تحاشي اتباع نهج موحد للجميع في مجال التعاون الإنمائي، بل ينبغي التعامل مع أقل البلدان نموا كل على حدة في ضوء الاحتياجات المحددة لكل منها. وأخيرا فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالمشاركة في اللجنة التحضيرية بصورة بناءة وهو يأمل في أن تأتي الوثيقة الختامية للمؤتمر موجزة وعملية المنحى.

الفصل الأول

الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر

(البند ٣ من جدول الأعمال)

(أ) استعراض التقدم المحرز في عملية التحضير للمؤتمر

١٧- ذكر الأمين التنفيذي للمؤتمر أنه فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية على المستوى الإقليمي، عقدت ثلاثة اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء في أديس أبابا للبلدان الأفريقية الأقل نمواً الناطقة بالإنكليزية (٢٧-٢٩ آذار/مارس)، وفي كاتماندو لأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ (٣-٥ نيسان/أبريل) وفي نيامي للبلدان الأفريقية الأقل نمواً الناطقة باللغة الفرنسية وفي هاييتي (١٨-٢٠ نيسان/أبريل). واستعرضت هذه الاجتماعات التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات وغيره من المسائل الموضوعية. أما فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية على المستوى العالمي، فقد تمثل الشاغل الرئيسي في السبل الكفيلة بتحقيق النجاح في مضمار الدعوة والدعاية؛ وضرورة كفالة الدعم مسبقاً للالتزامات التي يتعين التفاوض بشأنها مع العناصر المكونة المختلفة. كما ينبغي تشجيع أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على تملك العملية وهي أيضاً بحاجة إلى إنشاء آليات تحضيرية وطنية لضمان الدعم للالتزامات العالمية التي سيعتمدها المؤتمر. وأما بصدد المشاورات المشتركة بين الوكالات، فقد حدد الاجتماع الثالث المشترك بين الوكالات، المعقود في ٢٠ تموز/يوليه في نيويورك، المجالات التي يمكن للوكالات أن تسهم فيها. ومن المسائل الموضوعية و/أو القطاعية التي يستدل منها على هذه المجالات: حسن الإدارة والسلام والاستقرار؛ وتحديات تمويل النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً؛ والتغلب على التهميش وتعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً من خلال التجارة والاستثمار؛ وتعزيز تنفيذ وأداء البرامج بإنشاء رابطة تنفيذية بين برنامج العمل العالمي وبرامج العمل على الصعيد القطري.

١٨- وشكل المنتدى الاستشاري الثالث، المعقود في نيويورك في ٢١ تموز/يوليه، وسيلة للتفاعل والتوصل إلى توافق في الآراء بين هيئات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد شدد المنتدى على أهمية الدعوة وضرورة توفير التمويل الملائم للعملية التحضيرية.

١٩- وتتصل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً بالمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وستكون لجنة الاتصال للمنظمات غير الحكومية الإنمائية لدى الاتحاد الأوروبي مركزاً لتنسيق وترتيب أنشطة المنظمات غير الحكومية المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. ويقوم في الوقت الراهن فريق توجيهي تابع للمنظمات غير الحكومية يتألف من شبكة المنظمات غير الحكومية الأوروبية

وشبكة المنظمات غير الحكومية البلجيكية بوضع اللمسات الأخيرة على مختلف جوانب أنشطة المنظمات غير الحكومية التي سيجري الاضطلاع بها كأنشطة موازية أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وينظر منتدى المنظمات غير الحكومية الذي عقد في نيويورك من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه في الأنشطة والمهام التي قد تضطلع بها المنظمات غير الحكومية.

٢٠- وأما بشأن الدعوة للمؤتمر والدعاية له، فقد أعدت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وشعبة الإعلام استراتيجية ترمي إلى تنشيط المشاركة القاعدية وبناء الثقة وتعميق وعي الجمهور بغية حشد قدر أكبر من الدعم. وقد طلب الأمين العام للمؤتمر من إدارة بريد الأمم المتحدة إصدار طابع خاص عن المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٢١- وقد بدأت المشاورات مع حكومة بلجيكا واللجنة الأوروبية بزيارة قام بها الأمين العام للمؤتمر إلى رئيس اللجنة الأوروبية في شهر أيار/مايو وتم تبادل وجهات النظر بشأن جوانب المؤتمر الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسة العامة.

٢٢- وقد بذل الأمين العام للمؤتمر، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٢، الجهد كله لجمع موارد من خارج الميزانية للعملية التحضيرية. وتم حتى الآن الحصول على دعم من اللجنة الأوروبية وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا والسويد وفرنسا وفنلندا والنرويج وهولندا والكرسي الرسولي. وتم الحصول على ثلث مجموع المبلغ المطلوب وقدره ١٦ مليون دولار وثمة حاجة ملحة لدعم مالي إضافي.

٢٣- وعرض أمين المؤتمر الهيكل والسيناريو المقترحين للمؤتمر. وأشار إلى أن المؤتمر يتألف من مسارين هما مسار حكومي دولي ومسار للمجتمع المدني يشمل مكونات مثل: (أ) اللجنة الجامعة التي ستفاوض بشأن نص برنامج العمل؛ (ب) سلسلة من المحاورات ترمي إلى ابتداء قيم إضافية؛ (ج) الأنشطة الموازية؛ (د) بث البيانات العامة على شبكة الإنترنت؛ (هـ) المعارض والأجنحة. وبصدد المحاورات، أشار إلى الموضوعات المقترحة وإلى الأنشطة التحضيرية المعنية. وشدد على الروابط ومجالات التآزر المحتملة بين المحاورات والأنشطة الموازية وعمل اللجنة الجامعة. وأوضح أيضا الطبيعة المقترحة لمنتدى المنظمات غير الحكومية والسبل المقترحة لإقامة صلة بين المنتدى والمداولات في المؤتمر نفسه.

٢٤- وذكر ممثل الجماعة الأوروبية أن الجماعة قد شاركت في جميع اجتماعات المنتدى الاستشاري وأنها ستستضيف المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا في البرلمان الأوروبي ومنتدى المنظمات غير الحكومية في مبنى شارلمان. وقد تم الشروع في التحضيرات اللوجستية بعد الزيارة التي قام بها إلى بروكسل الأمين العام للمؤتمر واستفسرت الجماعة الأوروبية عما إذا كانت اللجنة التحضيرية ستقبل المقترحات المتعلقة بهيكل المؤتمر وبشكله

التنظيمي قبل الخوض في التفاصيل. وحث أقل البلدان نموا على أن تبدي، في وقت مبكر، رغبتها في المشاركة في المعارض وأشار إلى توفر الأموال لتغطية تكاليف مشاركة المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والعارضين من أقل البلدان نموا. وفي الوقت الذي تبذل فيه تلك الجهود لإنجاح المؤتمر في مقر الجماعة الأوروبية في بروكسل، تساهم وفود اللجنة الأوروبية في أقل البلدان نموا في الأعمال التحضيرية الوطنية والإقليمية التي تقوم بها أقل البلدان نموا والمتعلقة بعملية تنطلق من القاعدة إلى القمة التي اقترحتها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وفي هذا الإطار تشارك الجماعة الأوروبية في تمويل إنشاء هيئات وطنية للدعم والتعاقد مع الخبراء الوطنيين المكلفين بوضع برامج العمل الوطنية لأقل البلدان نموا.

٢٥- وذكر **ممثل بلجيكا** أن تلك أول مرة تستضيف فيها هيئة تابعة للدول الأعضاء (الاتحاد الأوروبي) مؤتمرا للأمم المتحدة. وقد أثارت هذه الحالة الفريدة مسائل تتعلق بدخول الإقليم وبالضيافة والبروتوكول والأمن يقع بعضها في نطاق الولاية القضائية الإقليمية البلجيكية دون سواها. وستتولى بلجيكا استضافة الشخصيات البارزة والمناسبات الوطنية وسترحب بالمشاركين من المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام كما ستقدم مساهمات مالية إضافية للعملية التحضيرية لدى تحديد الاحتياجات.

٢٦- واستفسر **ممثل أنغولا** عن الخطوات الملموسة التي اتخذتها الأمانة لسد الفجوة في الموارد التي أشار إليها الأمين التنفيذي للمؤتمر. ويشكل الاقتراح بشأن اتفاق عالمي جديد حافزا للحكومات للتعهد بالتزامات محددة.

٢٧- ورأى **ممثل الاتحاد الأوروبي** أن المقترحات الهيكلية والتنظيمية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا مقبولة بصفة عامة. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن أمله في تحقيق نتائج ملموسة وفعالة وعملية ويمكن قياسها وتكييفها. ويمكن إبراز أن الملكية هي أساسا لأقل البلدان نموا، التي تعمل بالتعاون مع الشركاء، من خلال تقديم برامج العمل القطرية، كما يمكن ترجمة مشاركة المجتمع المدني مشاركة واسعة في المؤتمر إلى مبادرات ملموسة وواقعية.

٢٨- وحث **ممثل بنغلاديش** المؤتمر على أن تكون حصيلته مناسبة لمراميه. وقد روعيت فعلا حصيلة مشاورات الفريق الإقليمي الآسيوي في برامج العمل على الصعيد الوطني المعروضة على اللجنة. وينبغي أن تعالج مجموعة مفاهيم ما بعد بروكسل المسائل الأساسية بطريقة عملية. وأعرب عن قلقه إزاء مستوى الموارد التي جمعت حتى الآن وأبدى مخاوفه من أن تتأثر الأعمال التحضيرية بذلك سلبا. وينبغي أن يوفر المانحون الموارد اللازمة قبل تناول المسألة مرة ثانية في الدورة المقبلة للجمعية العامة.

٢٩- وإذ رحب **ممثل البرازيل** بالتقدم المحرز في العملية التحضيرية، ذكر اللجنة بتحدي المصادقية الذي سيواجهه المجتمع الدولي وحث على أن تكون الاستجابات للمسائل الرئيسية التي أثارها التقارير المعروضة على

اللجنة ذات طابع ملموس. وينبغي أن تكون الحصيلة ناجحة كما يمكن أن تستكمل الخطة الواسعة المقترحة للمؤتمر بنهوج الجنوب الجنوب.

٣٠- ورحب ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى بالبيانات التي أدلت بها الجماعة الأوروبية وبلجيكا والاتحاد الأوروبي. وأعرب عن أمله في أن يراعي المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا في محتواه وحصيلته مراعاة تامة التطورات الجوهرية التي حدثت منذ عام ١٩٨٠. ومن شأن توفير المعلومات العامة عن ترتيبات المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالمشاركة الرفيعة المستوى، أن ييسر مشاركة أقل البلدان نموا على نحو فعال.

٣١- وذكر الأمين العام للمؤتمر أن ترتيبات التعاون بين بلدان الجنوب تخضع لدراسة جادة، إذ إن أغلب البلدان النامية تنتمي إلى التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية المشتركة. ومن ثم فإن تلك الترتيبات قد تكون بالغة الجدوى في مجالات التجارة والاستثمار والمعونة التقنية. وشدد على أهمية جمع الموارد الملائمة لتيسير مشاركة أقل البلدان نموا.

٣٢- ودعا ممثل نيبال إلى أن يكون المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا مؤتمرا مختلفا عن غيره. وينبغي أن يتحول التركيز على تمهيش أقل البلدان نموا في عملية العولمة والنوايا الحسنة نحو هذه البلدان إلى إجراءات ملموسة في برنامج العمل الجديد. واستفسر عما إذا كان على المؤتمر أن يركز على عدد قليل من المجالات البارزة أو أن يتناول مجموعة واسعة النطاق من الموضوعات. وينبغي أن تحظى كفالة الدعم المالي المطلوب في وقت مبكر بعناية عاجلة كما ينبغي أن ينظر أيضا في الترتيبات المؤسسية للمتابعة الدولية الحكومية ومن قبل الأمانة. وفي نهاية المطاف، ستكون الطريقة التي يعامل بها المجتمع الدولي أشد مجموعاته ضعفا معيارا للحكم عليه.

٣٣- وأشاد ممثل جمهورية ترازانيا المتحدة بالطابع المبتكر الذي اتسم به المؤتمر، ولا سيما نهج المشاركة المتبع فيه. ويشكل هذا الأمر تحليلا عن النهج الذي اتبع في المؤتمرات السابقة وهو يكفل له قدرا أكبر من الدعم والنجاح. وينبغي أن تكون حصيلة تقييم برنامج العمل للتسعينات رافدا يغذي التعبئة العامة لدعم المؤتمر. وشدد أيضا على ضرورة التعجيل في تلاقح المساهمات الحكومية وغير الحكومية في برنامج العمل. وثمة حاجة إلى بلورة آلية لتحقيق ذلك، تستمد من العمليات الموازية.

٣٤- وذكر ممثل جنوب أفريقيا بما تواجهه أقل البلدان نموا من مشاكل عديدة أدت إلى زيادة تمهيشها. وقدم رئيس حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ والصين ومنظمة الوحدة الأفريقية موقفا مشتركا إلى اجتماع مجموعة الثمانية في أوكتاوا، بشأن الديون الخارجية للبلدان النامية وضرورة القضاء على الفقر. وتدعم جنوب أفريقيا الجهود الرامية إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في أقل البلدان نموا وهي تعمل، في إطار الجماعة

الإثائية للجنوب الأفريقي، على إعداد اتفاقية للتجارة الحرة في الجنوب الأفريقي تعترف باختلاف مستويات التنمية وتكون أميل لصالح أقل البلدان نموا.

٣٥ - ودعم ممثل اليونسكو فكرة المناقشات الموضوعية الموجهة نحو العمل وتحقيق النتائج.

(ب) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل خلال التسعينات على الصعيد القطري

٣٦ - أبلغ رئيس الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام للمؤتمر الجلسة بأن الفريق المكون من سبعة أعضاء كلف بولاية عامة هي ما يلي: تقييم النتائج التي أسفر عنها برنامج العمل لأقل البلدان نموا لفترة التسعينات على الصعيد القطري؛ واستعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية؛ واقتراح إسهامات مناسبة في برنامج العمل الجديد. وقام أعضاء الفريق بزيارة عدد من البلدان في أفريقيا وآسيا لجمع تصورات جميع أصحاب المصلحة لبرنامج العمل. وسيتلو ذلك القيام بزيارات إلى العواصم المانحة. وعقد الفريق أول اجتماع له في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ثم عقد اجتماع متابعة في نيويورك في تموز/يوليه لإدخال تحسينات على ولاية الفريق وتحديد نطاق تقريره ومضمونه ومحور تركيزه.

٣٧ - وتوصل الفريق إلى الاستنتاجات الأولية التالية: تفتقر حكومات أقل البلدان نموا للمعلومات عن مضمون برنامج العمل؛ كما أن نشر المعلومات عنه إلى أصحاب المصلحة الآخرين لم يكن كافيا؛ وقد ووجهت صعوبات في التنسيق مع برامج عمل أخرى منبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وربما كان ذلك بسبب انتشار هذه النتائج؛ فضلا عن الضعف الذي تجلّى في القدرة على المتابعة البشرية والمؤسسية. ورغم ذلك، فإن برنامج العمل ساعد أحيانا على تركيز العمل، رغم أن العلاقات المباشرة مع الخطط الوطنية ظلت ضعيفة. ولاحظ الفريق أيضا أن تدابير الدعم الدولية ظلت دون مستوى الاحتياجات.

٣٨ - وفيما يتعلق ببرنامج العمل، فقد كان البرنامج مصاغا بعبارات عامة، لذا ينبغي معالجة نقطة الضعف هذه من خلال تحديد المعايير والأهداف الواجب تحقيقها تحديدا واضحا. ولوحظ أيضا أن الاستبيان الذي استخدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل رصد التقدم المحرز على الصعيد القطري كان يتسم بالإسهاب والغموض. أما المشاكل الأخرى التي تم تحديدها فتتعلق بشدة ضيق تعريف أصحاب المصلحة، وانعدام التصور الواضح لدور منظمات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية. وبناء على هذه النتائج الأولية، فقد تمكن الفريق من تحديد الجوانب التي تحتاج إلى توصيات تفصيلية، بما في ذلك مسألة حسن التدبير والمؤسسات، والفقر والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية، وتنمية الموارد البشرية ودور العوامل الخارجية. وأخيرا، أعرب الفريق عن أمله في أن يؤدي إسهامه إلى توفير معلومات مفيدة في العملية الحكومية الدولية الجارية. وسيعقد الاجتماع المقبل للفريق في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر.

٣٩- وقال الأمين التنفيذي للمؤتمر إن أمانة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا قامت بزيارة ٤٦ بلدا من أقل البلدان نموا بصدد الأعمال التحضيرية على المستوى القطري، وتم إنشاء لجان تحضيرية وطنية، وكلف أشخاص محليون بمهام استشارية من أجل توفير دعم موضوعي للجان التحضيرية الوطنية. والتزم الاتحاد الأوروبي بدفع ٨٠.٠٠٠ يورو لكل بلد من أقل البلدان نموا، وأعرب بعض مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اهتمامها بتوفير أموال إضافية. وطلب إلى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التي لها هيئات تمثيلية في أقل البلدان نموا أن تقدم الدعم للعملية التحضيرية.

٤٠- وتم حتى الآن تقديم ١٩ برنامج عمل على الصعيد القطري. ومن المتوقع أن يؤدي النهج الجديد الذي تشارك فيه طائفة واسعة من أصحاب المصلحة وينطوي على تفاعل مع الشركاء في التنمية على الصعيد المحلي أن يعزز جوانب التكامل بين هذه البرامج وأن ييسر أيضا تنفيذها. بيد أن التقدم المحرز في الإعداد للبرامج يتسم ببطء بالغ. فالأعباء التي تلقيها مختلف وكالات المساعدة على كاهل الحكومات هي أعباء ثقيلة، وقد نشأت مشاكل أيضا تتعلق بالتمويل. وفي بعض الحالات لم يكن التنسيق على المستوى الحكومي يتسم بما يكفي من الفعالية.

٤١- ومما شجع على تقديم الدعم للعملية التحضيرية الرسالة التي مفادها أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا يستطيع تخفيف التداخل بين مطالب التخطيط من خلال توحيد جميع المبادرات المختلفة في إطار تخطيط منسق تسترشد به أنشطة التنمية والدعم الدولي طوال السنوات العشر المقبلة. ويتمثل التحدي في كفاءة تحقيق هذا الأمر.

٤٢- وتلقي ورقة المواضيع التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (A/CONF.191/IPC/12) الضوء على أهم العوائق التي تعرقل تحقيق أهداف برنامج العمل، وتحتوي الورقة على مقترحات يمكن أن تعتبر إطار عمل واسع يوفر برنامج عمل جديدا. ويكشف تقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩٩ أن الأداء الضعيف لأقل البلدان نموا في مجال التجارة العالمية كان سببه ضعف قدرتها الإنتاجية الناجم عن طائفة من العوائق الهيكلية وغيرها من العوائق المتعلقة بالعرض. وقد أكد تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩ أن ترك مسألة التكامل الاقتصادي العالمي للأسواق لم يساعد على تخفيف جوانب التحيز ضد الدول الفقيرة في النظام العالمي. وتمثل القيادة الشجاعة والتعاون الهادف والتعاطف عناصر أساسية من أجل استبدال الاقتصاد العالمي المجزأ اليوم بقرن يحل فيه السلام والرخاء.

٤٣- وأعرب ممثل إثيوبيا عن الأمل في أن يتيح المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا فرصة لتجديد الالتزام الجماعي والمسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي بوقف الانحدار الاجتماعي والاقتصادي لأقل البلدان نموا. وأعرب عن خيبة الأمل لأن الحالة الاقتصادية لأقل البلدان نموا لم تحقق أي تحسن منذ اعتماد برنامج عمل باريس لأقل البلدان نموا لفترة التسعينات. وذكر أن العوامل الكامنة وراء الفشل تشمل انعدام الدخل القابل للاستثمار، وانعدام التنوع في

الصادرات، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وقلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وضعف الادخارات المحلية. وأضاف قائلاً إن حالة البلدان الأقل نمواً قد تردت بسبب الصراع والأمراض وتكرر الكوارث الطبيعية. واعتبر أن مفارقة تحرك التمويل الإنمائي في الاتجاه المعاكس مسألة ذات خطورة بالغة. فبالرغم من ازدياد الاحتياجات بمرور الوقت، تستمر المصادر الرسمية للموارد الإنمائية في الانخفاض انخفاضاً سريعاً.

٤٤ - وذكر قائلاً إن عبء ديون أقل البلدان نمواً أصبح لا يطاق. بيد أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تشكل خطوة رئيسية في الاتجاه الصحيح، كما أن إلغاء الديون في الآونة الأخيرة وتعهد قادة البلدان الدائنة الرئيسية ستشكل عوناً كبيراً أيضاً. وأشار إلى أن أقل البلدان نمواً بذلت جهوداً كبيرة لتنفيذ الإصلاحات في مجال السياسة الاقتصادية الكلية وفقاً لبرنامج عمل باريس. وأعرب عن أسفه لبطء تنفيذ إطار العمل المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً. وذكر أن تحقيق النمو المستدام في أقل البلدان نمواً، ينبغي أن تصحب الجهود المبذولة لإصلاح السياسة الوطنية بيئة اقتصادية خارجية كافية ومضمونة.

٤٥ - وأعرب **ممثل بنغلاديش** عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إثيوبيا ورحب بتقرير الفريق الرفيع المستوى. وفي معرض إشارته إلى الموقف الموحد الذي اتخذته أقل البلدان نمواً في مدينة صن بجنوب أفريقيا، والمتعلق بالوصول إلى الأسواق وغيره من المسائل، أكد ضرورة معالجة المشاكل على نحو شامل واستشهد بخطة العمل الجديدة الشاملة التي قدمتها أقل البلدان نمواً في سياتل كنموذج مفاهيمي محتمل. وذكر أن الإطار المتكامل يحتاج إلى إحياء، وأنه يلزم التماس الحرص عند اختيار المشاريع. وطالب بتوسيع نطاق أصحاب المصلحة. ودعا إلى الإفراج عن الموارد بصورة أسرع بغية تيسير إعداد الأوراق القطرية، لأن بعض البلدان يواجه على ما يبدو صعوبات في هذا المجال.

٤٦ - وقال **ممثل اليابان** إن بلده، بصفته أكبر البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، ملتزم التزاماً عميقاً بإنجاح المؤتمر. وأضاف أن برنامج العمل الجديد للعقد المقبل يجب أن يكون واقعياً وأن يراعي أهمية إحساس أقل البلدان نمواً بأنها صاحبة البرنامج، ومحدودية الموارد المتاحة للتنمية، وضرورة التنسيق بين الشركاء في التنمية. وذكر أنه ينبغي لبرنامج العمل أن يكون متكاملًا تكاملاً حقيقياً مع برامج التنمية الوطنية ومع آليات تنسيق السياسة الإنمائية القائمة، كالموائد المستديرة التي يعقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة ذات الصلة التابعة للبنك الدولي. وطالب بتنظيم رصد ومتابعة منتظمين بغية كفالة حسن سير تنفيذ برامج العمل الوطنية. وطالب أخيراً بأن يقوم برنامج العمل المقبل لأقل البلدان نمواً وبرامج العمل الوطنية باعتماد نهج أكثر تركيزاً عند تحديد الأهداف وذلك بناء على الأولويات التي حددتها حكومات البلدان الأقل نمواً والمجتمع المدني.

٤٧ - لاحظ **ممثل النرويج** أن مسألتني وضع أقل البلدان نمواً والمؤتمر الذي سينعقد عما قريب هما من دواعي القلق لا للأونكتاد ومنظومة الأمم المتحدة فحسب، بل للمجتمع الدولي ككل. وتعتبر مسألة أقل البلدان نمواً

مسألة حرجة من حيث الحد من الفقر المطلق؛ وكفالة السلام، والاستقرار والأمن الدولي؛ وتعزيز حقوق الإنسان، والصحة على الصعيد العالمي، والتنمية المستدامة وبناء القدرات؛ ومن حيث معالجة جميع المسائل المبينة في الوثائق الهامة التي تم التفاوض عليها عالميا. وأيد اقتراح أن يستند وضع برنامج العمل الجديد إلى نهج صعودي، يبدأ بعمليات التقييم والتخطيط على الصعيد القطري للتوصل إلى تحقيق الملكية الحقيقية. وقال إنه بالرغم من أنه لا يزال يتعين على النرويج دراسة التقارير القطرية بالتفصيل، فإنه يعتقد أن هذه التقارير قد تسمح بالتوصل إلى فهم ثاقب ومفيد للمسائل. ومن الضروري جدا كفالة مشاركة جميع الوكالات وقيامها بدور على نحو تام، كما يجوز النظر في فكرة إنشاء أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات بدءا من المرحلة التحضيرية من أجل إرساء الأسس اللازمة للقيام بمتابعة فعالة. وينبغي التوصل في بروكسل إلى ناتج نهائي يمثل صكا فعالا ومتكاملا.

٤٨ وقال **ممثل نيبال** إنه ينبغي أن يكون المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا مؤتمرا متميزا عن غيره من المؤتمرات. لذلك، ينبغي أن تنظر اللجنة مليا وجديا في المشاكل المصادفة في برنامجي العمل الأخيرين. ويتسم التقييم المقرر أن يجريه الفريق الرفيع المستوى بأهمية كبيرة، وسيتعين على الفريق وضع توصيات محددة لمعالجة الطابع غير المحدد لبرنامج عمل باريس. ويتعين على الفريق التعرف على عدد محدود من المجالات الهامة وتحديد درجة كل منها من حيث الأولوية لكفالة أن تكون نتائج المؤتمر واقعية. ومما يتسم بالأهمية نفسها، معالجة أوجه الضعف في الجهاز المؤسسي، بدءا من المرحلة التحضيرية وصولا إلى المتابعة والتنفيذ.

٤٩ - وقال **ممثل زامبيا** إن زامبيا اضطلعت بإصلاحات اقتصادية بعيدة الأثر وحققت الاستقرار لإطار اقتصادها الكلي. وقد تتوجت هذه الجهود بقدر من النجاح إلا أنها واجهت أيضا عراقيل ونكسات. ومن العوامل السلبية الرئيسية المصادفة خلال التسعينات: تعذر تحقيق تنويع هام في القطاعات غير التعدينية؛ وحدوث كوارث بين الحين والآخر؛ وتطبيق تدابير تقشفية؛ والرزوح تحت عبء الديون الكبيرة التي يصعب الاستمرار في تحملها؛ وتدني مستوى الادخار المحلي؛ وتقلص الاستثمارات، لا سيما في القطاعات الإنتاجية. وقد أدت هذه العوامل إلى تدهور الهياكل الأساسية في زامبيا؛ وإيجاد قطاع خاص ضعيف؛ والرزوح تحت وطأة ديون ضخمة يصعب الاستمرار في تحملها؛ ووجود مستوى عال من الفقر. وتمثل هذه العوامل والانتشار الواسع للإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض شواغل يتعين معالجتها على وجه السرعة. وستقوم زامبيا بتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة للحد من الفقر وتعزيز حسن التدبير، إلا أنها ستحتاج إلى تدابير داعمة خارجية لبناء قدرتها الإنتاجية والوصول إلى المعلومات، والتكنولوجيا، والأسواق. ومن الضروري أيضا كفالة إحلال سلام إقليمي لتمهيد الطريق أمام النمو الاقتصادي؛ وقد جعلت زامبيا مسألتي تسوية النزاعات والوساطة السلمية عنصرا أساسيا من عناصر سياستها الخارجية. وفي الختام، قال إن المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا يوفر الفرصة للشركاء في التنمية لتحديد استراتيجية محددة وعملية من أجل تحويل جميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية إلى صكوك قادرة على تحويل القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نموا.

٥٠ - وشدد ممثل أنغولا على أهمية تعبئة الموارد الخارجية. وقال إن حسن التدبير، والتحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والنهوض بالمرأة، والفساد هي قضايا هامة، إلا أنها قضايا محلية وينبغي ألا تستخدم كحواجز مصطنعة أو كذرائع لوقف التمويل. ويجب إيجاد استراتيجيات جريئة، كما يتعين على مؤتمر بروكسل اتباع نهج عملي ومبتكر لا كي ينجح كمؤتمر فحسب، بل كي ينجح التنفيذ اللاحق للاستراتيجيات الجريئة. وبالطبع، لن يكون من الممكن تحقيق هذا النجاح ما لم تتم إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. فعلى سبيل المثال، إن نظام الأفضليات المعمم للأونكتاد غير فعال، إذ أن قدرة أقل البلدان نمواً من حيث عرض صادراتها محدودة، لا سيما بالنسبة للمنتجات الصناعية، وأن البلدان المتقدمة هي التي تحدد الأفضليات، دون أن يكون هناك أي التزام. ويشكل التقدم الاقتصادي الضئيل في أقل البلدان نمواً أمراً يدعو للقلق، ويتعين على المؤتمر الاضطلاع بعمليات متوازية تشارك فيها أقل البلدان نمواً، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة. وينبغي للتوصيات المتعلقة بإصلاح السياسات الواردة من مختلف الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف أن تتسم بدرجة أكبر من التنسيق والاتساق.

٥١ - وقال ممثل سويسرا إن ضعف برامج العمل المعتمدة في السابق يتمثل في طابعها المبهم وغير المركز، ومن الضروري أن يكون برنامج العمل الجديد أكثر تركيزاً. وقال إن الوثيقة A/CONF.191/IPC/12 تثير أسئلة أكثر مما تطرح إجابات، وإن توفير الإجابات عن الأسئلة المطروحة من شأنه أن يحقق تقدماً في عمل اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، تضمنت الوثيقة A/CONF.191/IPC/13 مساهمات مثيرة للاهتمام يمكن الاستناد إليها في سياق العملية. وأعرب عن تأييده للنهج الصعودي، إلا أنه شدد على أنه ينبغي لكل من البرامج المضطلع بها على الصعيد الوطني أن يكون خاصاً بالبلد بعينه، وينبغي ألا يكون نسخة عن الاستراتيجيات والخطة الهامة الأخرى الموجودة، مثل الأوراق المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر، وصناديق المشاريع الإنتاجية والتقييمات القطرية الموحدة التي يقوم بها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ورأى أن بعض العناصر، مثل حسن التدبير وحقوق الإنسان لم تعالج بما فيه الكفاية وتستحق تحليلاً أكثر تعمقاً. كما ثمة حاجة إلى إبراز المسائل المتعلقة بالمزايا النسبية ودور التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي حين أن بعض المسائل، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية تتسم بأهمية كبيرة، فإنه ينبغي عدم تهميش مسائل أخرى مثل الوصول إلى الأسواق. وفي الختام، قال إنه ينبغي أن تكون مشاركة منظمات دولية أخرى، مثل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، في العملية التحضيرية مشاركة تامة. وينبغي إيلاء الاعتبار لمبادرات هامة، مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٥٢ - وأعرب ممثل بوركينا فاسو عن تقديره للجودة التي اتسم بها تقرير الفريق الرفيع المستوى. وقد يكون من الصحيح أن معرفة أقل البلدان نمواً ببرنامج العمل للتسعينات تكاد تكون معدومة، إلا أنه من الضروري أيضاً مراعاة مستوى اهتمام الشركاء الإنمائيين بالبرنامج. فالطريقة المعتمدة في وضع برنامج عمل باريس لم تمكن أقل البلدان نمواً من تحقيق الملكية الحقيقية، وبرنامج العمل لم يستمد من البرامج الوطنية. أما العملية الجارية حالياً،

فهي مختلفة وتتسم بوجود ابتكارات مشجعة فيها. إلا أنه قد يكون من الضروري توضيح دور المنسقين الإقليميين وتزويدهم بالموارد اللازمة. وينبغي تحسين عملية تخطيط البعثات التي يقوم بها المنسقون إلى أقل البلدان نمواً، بالتعاون الوثيق مع المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكفالة أن يكون قد تم إبلاغ اللجان الوطنية في الوقت المناسب. وينبغي تدعيم اللجان التحضيرية الوطنية من خلال استمرار أمانة المؤتمر في الاتصال بالاتحاد الأوروبي من أجل الحصول على الموارد. وفي الختام، قال إنه ينبغي توفير تنسيق أفضل على الصعيد الوطني للمبادرات المختلفة (ورقات البنك الدولي المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر، وصندوق الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) من أجل إصدار وثائق تتسم بالاتساق من حيث الأولويات الوطنية.

٥٣ - ورحب ممثل بنن بتقرير الفريق الرفيع المستوى. وأشار إلى قلة المعلومات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل للتسعينات، ولا سيما فيما يتعلق بالصلة القائمة بين البرنامج العالمي والبرامج المضطلع بها على المستوى القطري. وأعرب عن اهتمام بلده الشديد في وضع النقاط المرجعية والمؤشرات المناسبة على المستويين الوطني والعالمي من أجل تنفيذ وتقييم برنامج العمل الذي سيتم وضعه عما قريب. وأعرب عن قلقه إزاء ضعف القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً واقترح أن يكون أحد مجالات الأولوية الذي ينبغي أن يركز عليه برنامج العمل تعزيز هذه القدرة؛ وحتى لو توفر لأقل البلدان نمواً الوصول إلى الأسواق، فإنها لن تفيد من ذلك، إذ ليس لديها أي منتجات للتصدير. وفي الختام، قال إن التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي ينطويان على إمكانيات كبيرة من حيث تحسين وضع أقل البلدان نمواً.

٥٤ - وقام الأمين العام للجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الإنمائية لدى الاتحاد الأوروبي، التي اجتمعت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بتلاوة بيان أعرب فيه ممثلو المنظمات غير الحكومية الخمسون من بلدان الجنوب والشمال عن دعمهم لقضية أقل البلدان نمواً. واعتبروا أنه ينبغي للمؤتمر أن يعتمد إطاراً عالمياً متسقاً للقضاء على الفقر، والتصدي لزيادة أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي، وكفالة احترام الحقوق القائمة على التنمية. وقال إن مؤتمر أقل البلدان نمواً، المعقود في باريس في عامي ١٩٨١ و١٩٩٠، لم يحقق نتائج تذكر، وثمة خطر من أن يكتفي المؤتمر الثالث بالإعراب من جديد عن مجموعة من الوعود الفارغة.

٥٥ - وأعربت المنظمات غير الحكومية عن اعتقادها بأنه ينبغي تحليل أسباب الفقر واعتماد برنامج عمل محدد لكسر دائرة الفقر في أقل البلدان نمواً. كما يجب اتخاذ إجراءات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اللذين يقوضان الجهود الإنمائية في العديد من أقل البلدان نمواً. فإن بعضاً من أقل البلدان النامية غنية بالثروات المعدنية، إلا أن الحروب الأهلية تعيق الجهود المبذولة لتحقيق التنمية فيها. كما أن التجارة الدولية بالأسلحة المنتجة في بلدان الشمال تزيد من سعر التزاعاات .

٥٦ وبغية أن يتكامل المؤتمر الثالث لأقل البلدان نمواً بالنجاح، ثمة حاجة إلى إحراز تقدم ملحوظ يستند إلى تلبية خمس حاجات أساسية: كفالة الأمن الغذائي، والتعليم، والمسكن، والصحة، والأجور التي تسمح بالعيش. إلا أنه بغية تحقيق هذه الأهداف، ينبغي لأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية تشاطر المسؤولية. فينبغي أن يدرك مجتمع المانحين أن النموذج الحالي المتمثل في النظم الاقتصادية التي تقوم على حرية الأسواق لم يكن مجدياً لأقل البلدان نمواً، وأنه ينبغي إعادة النظر بصورة أساسية في هذه الاستراتيجية، كما ينبغي، ببساطة، إلغاء الديون. ولم ينشأ عن مؤتمر القمة لمجموعة الدول الصناعية الثماني في أوكيناوا أي قرارات جديدة بشأن هذه المسألة الأساسية. ويتعين على حكومات أقل البلدان نمواً استعادة سلطتها المعنوية من خلال اعتماد أسس حسن التدبير من أجل تدعيم مركزها في المفاوضات العالمية، كما يتعين عليها إيجاد روح من التضامن فيما بينها، ووضع جدول أعمال مشترك وإقامة جبهة مشتركة بشأن المسائل الحيوية. وفي الختام، ينبغي أن يكون هيكل المؤتمر قائماً على فكرة تحقيق التكامل، بدلا من أن يتبع الأسلوب المقترح القائم على أساس اعتماد مسارين متوازيين منفصلين.

٥٧ - قال ممثل ليسوتو إن تخفيف حدة الفقر لا يزال أولوية من الأولويات الرئيسية في بلده. وفي هذا الصدد، رحب بالاتفاق المبرم بين رؤساء الوكالات الأساسية الست خلال الاجتماع الإطاري المتكامل المعقود في ٦ تموز/يوليه من أجل دمج التجارة، والمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وبناء القدرات، في الاستراتيجيات الإنمائية لأقل البلدان نمواً من خلال ورقات البنك الدولي المتعلقة باستراتيجية تخفيف حدة الفقر. وأضاف بأن هناك حاجة ماسة إلى كفالة التنسيق وتعزيزه فيما بين جميع أصحاب المصلحة في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. ومن المهم أيضاً أن تكفل جميع الوكالات المعنية تقديم الدعم إلى الصندوق الاستئماني للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة على جميع الصعد.

٥٨ - وقال ممثل كوريا إنه، رغم ما طرأ في الأعوام الأخيرة من تحسن على الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً، فإن الكثير منها يواجه غموضاً خطيراً بشأن فرصها في تحقيق التنمية في الألفية الجديدة. وذكر أن للصعوبات التي تواجهها هذه البلدان أبعاد متعددة، منها عدم الاستقرار السياسي، والكوارث الطبيعية وغيرها، وتأثرها بالصدمات الخارجية. ولا يزال مبدأ تقاسم المسؤولية المحسد في برنامج العمل للتسعينات صحيحاً. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تظل تقوم بنصيبها في تحقيق تنميتها، لا سيما عن طريق الاضطلاع بإصلاحات هيكلية وفي ميدان الاقتصاد الكلي. وأشار إلى وجود أربعة مكونات على الأقل في السياسة الوطنية من شأنها كفالة التنمية المستدامة، ألا وهي: احترام الديمقراطية ومبادئ السوق؛ وعقد العزم على تنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية صعبة؛ ونهج سياسة اقتصادية متسقة، والتحلي بالشفافية والمساءلة في صنع السياسات. واعتبر هذه الشروط جوهرية لاجتذاب الموارد الخارجية. ويقع على عاتق الشركاء في التنمية توفير الدعم اللازم لما تبذله أقل البلدان نمواً من جهود على الصعيد الداخلي.

٥٩ - وقال **ممثل اليمن** إن بلده يجد صعوبات في تأمين الأموال خلال العملية التحضيرية. ولم تتلق اليمن حتى الآن أي تمويل لهذه العملية على المستوى القطري رغم قيامها بمجموعة من الإجراءات مثل إنشاء اللجنة التحضيرية الوطنية وإعداد برنامج العمل الوطني. وبخصوص الأنشطة التي ستنظم في المستقبل على الصعيد الوطني، فذكر أنه ينبغي تحديد إطار زمني واضح للأنشطة الرئيسية مثل تنظيم حلقات العمل والموائد المستديرة. وأخيراً، تساءل عن السبب في عدم إدراج اليمن في قائمة أقل البلدان نمواً في آسيا في الوثيقة A/CONF.191/IPC/10.

٦٠ - وأما **ممثل فرنسا، الذي كان يتحدث باسم الاتحاد الأوروبي**، فقد أحاط علماً بروح التعاون الإيجابية السائدة بين أقل البلدان نمواً، وشركائها في التنمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن مفهوم الشراكة ينبغي أن يستمر، لأنه يشكل عنصراً أساسياً في نجاح العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه. وارتأى أنه من المهم تحديد نتيجة برنامج عمل التسعينات، فضلاً عن الحالة السائدة، وذلك للتمكن من وضع برنامج عمل جديد يحظى بدعم الجميع، بمن فيهم سكان أقل البلدان نمواً. ويجب أن يتسم برنامج العمل بالبساطة، حتى يفهمه الذين أعدوا من أجلهم، وينبغي أن يتضمن أهدافاً قابلة للقياس. بمقدور الجميع أن يراها ويفهمها. وينبغي، لدى وضع برنامج العمل، الاستفادة من مختلف المؤتمرات العالمية المعقودة والاستفادة أيضاً، على الصعيد القطري، من مختلف الدراسات والتقارير التي أعدتها شتى الوكالات. واختتم كلمته قائلاً إنه ينبغي إعطاء دور أكبر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص، إذ أن تجربته في ميدان التنمية قد تفيد أقل البلدان نمواً إلى حد كبير.

٦١ - وقال **ممثل تركيا** إن المساعدة الخارجية ينبغي أن تسخر لتعزيز النمو المحلي والتنمية والتحول الاقتصاديين على المدى الطويل، وذلك حتى تتمكن أقل البلدان نمواً في نهاية المطاف من تقليص اعتمادها على المعونة. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الانخفاض، وإيقاف انخفاضها ليس أمراً مؤكداً. وذكر أن الكثير من أقل البلدان نمواً لم تستطع الوفاء بالتزاماتها من الديون، ومن المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى تقليص عائدات الصادرات بالنسبة للكثير من هذه البلدان. وقال إن تركيا تدرك الخطر المتمثل في التهميش المتزايد لأقل البلدان نمواً في النظام الاقتصادي والتجاري الذي يسير في طريق العوامة، وقد أعلنت عن نيتها اتخاذ تدابير تفضيلية إضافية لصالح أقل البلدان نمواً. وقامت بإخطار أمانتي منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بقرارها إعفاء أكثر من ٥٥٠ من المنتجات التي منشؤها أقل البلدان نمواً من الرسوم الجمركية. واختتم كلمته قائلاً إنه يتعين على المؤتمر الثالث تحديد أهم القيود التي تحول دون تنمية أقل البلدان نمواً وأن يبين السياسات والتدابير الملائمة للتغلب على هذه القيود.

٦٢ - وقال **ممثل السودان** إن تخفيف حدة الفقر والقضاء عليه لا يزالان في قمة أولويات جميع أقل البلدان نمواً. ورحب بالأعمال التحضيرية التي قامت بها الأمانة وأعرب عن أمله في أن يشكل المؤتمر الثالث منعطفاً في هذا الصدد. وأكد أن صعوبات مالية نشأت أثناء إعداد برامج العمل على الصعيد القطري ويتعين على مؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة والتنمية أن يساعد في إيجاد حل لها. وأكد على أهمية العمل على تحقيق الاتساق بين سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وأشار إلى ضرورة تبسيط إدماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف، لا سيما أقل البلدان نموا التسعة عشر التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية.

٦٣- وقال ممثل كينيا إن الرصد والتنسيق أمران أساسيان بالنسبة للتنفيذ. وقال أيضا إن أقل البلدان نموا تحتاج إلى موارد مالية جديدة من أجل بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية، وهذا الأمر سيساعد على إزالة القيود وتعزيز النمو والحد من الفقر. وينبغي إزالة الحواجز التجارية لتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وينبغي لأقل البلدان نموا أن تنفذ سياسات ميسرة على صعيد الاقتصاد الكلي. وينبغي تقديم الدعم الذي تحتاج إليه المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

٦٤- وأبرز ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أهمية المواضيع التي نوقشت في الاجتماع، وقال إن التحضيرات للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا كانت بمثابة فرصة مفيدة لتعزيز الحوار في المجتمع الدولي بشأن تقديم الدعم لأفقر البلدان. وأشار إلى تنوع القيود الوطنية والدولية التي تواجهها أقل البلدان نموا وأثر هذه القيود على تلك البلدان. وأشار إلى أن أسباب الفقر في أقل البلدان نموا تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. فهي قد تشمل العوائق الهيكلية أو انعدام الاستقرار الاجتماعي - السياسي. ودعا إلى القيام بمزيد من العمل لتحليل هذه القيود وإيجاد الحلول لها في سياق المؤتمر المقبل.

٦٥- وأقر ممثل الصين بأن أقل البلدان نموا تواجه العديد من المصاعب في تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية، وأنها ازدادت تهميشا في عملية العولمة الاقتصادية. فقد كادت الشركات عبر الوطنية أن تتجاهل معظمها تجاهلا تاما. ولذلك فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه لهذه الفئة من البلدان، وينبغي أن يفي بالالتزامات السابقة فيما يتعلق بالمعونة والديون والتجارة. وكانت الصين ذاتها قد بذلت جهودا كبيرة لدعم أقل البلدان نموا، وينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يستعد، في سياق المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا، لمساعدة هذه البلدان على تنفيذ برامج عملها الوطنية.

٦٦- وقال ممثل غينيا إن خطة العمل للتسعينات أصبحت نسيا منسيا، إذ أنه لم يتم إرساء أي آلية للمتابعة. ومن أجل تجنب أخطاء الماضي، سيكون من المهم التأكد من تنفيذ القرارات؛ وفهم الجميع للوثيقة، ووفاء البلدان المانحة بتعهداتها، علما بأن أقل البلدان نموا لم تكن تستطيع أن تعمل أي شيء بدون المساعدة الإنمائية الرسمية ويتعين إقامة توازن بين الأنشطة الداخلية وتعهدات التمويل الخارجية.

٦٧- وقال ممثل كندا إن للمصاعب التي تواجهها أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لتنفيذ خطة عمل التسعينات أسبابا عديدة، منها مشكلة الملكية. ولذلك فإن من الواضح أنه يتعين أن تشعر هذه البلدان بأن الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر هي أعمالها في المقام الأول وبأن برنامج العمل هو برنامجها. وينبغي إعداد البرنامج الجديد على أساس ما هو موجود بهدف تجنب إعداد "خطة موازية" لا جدوى منها. وقال إن كندا تؤمن بضرورة أن ينصب الاهتمام على الحد من الفقر، وبضرورة تحقيق توازن بين الاهتمامات الداخلية والشواغل الخارجية. وأكد أنه ينبغي للبرنامج أن يعكس المشاكل الداخلية وأن يتضمن كذلك الالتزامات الخارجية، إذ إن التفاعل بين القضايا الداخلية والخارجية هو الذي سيقدر نجاح تنفيذ برنامج العمل.

٦٨- واقترح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن يتولى برنامج العمل الجديد إنشاء آلية مؤسسية للرصد تستطيع بواسطتها الحكومات واللجان الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة أن ترصد الأنشطة بصفة دائمة، وذلك من أجل ضمان تنفيذ أسس لبرنامج العمل. وذكر أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات الدولية ستكون سعيدة بالمشاركة في أنشطة الرصد والتنفيذ.

٦٩- وأشارت الأمانة التنفيذية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا، في معرض ردها على القضايا التي أثرت، إلى أن مكتبها كان قد نسق العملية التحضيرية لهذا المؤتمر على الصعيد الإقليمي من خلال أنشطة المنسقين الإقليميين لأقل البلدان نموا الناطقة بالانكليزية في أفريقيا، وأقل البلدان نموا الناطقة بالفرنسية في أفريقيا، وأقل البلدان نموا في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وكان أعضاء من الفريق الرفيع المستوى قد زاروا أقل البلدان نموا تلك والبلدان المانحة على حد سواء.

٧٠- وقدم ممثل بنين إعلان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٧١- وقال ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية إن التغيير التكنولوجي هو عامل من العوامل التي تقع في أساس التنمية الاقتصادية. فقد أصبحت المعرفة عاملا حاسما من عوامل التنمية، وتعتبر حماية الملكية الفكرية الآن عنصرا هاما من عناصر عملية صنع القرار في مجال التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا. ولا يزال نقل التكنولوجيا يعتبر مجالا رئيسيا من مجالات التعاون الدولي، وينبغي بالتالي لتدابير الدعم الدولية أن تستهدف تحسين بيئة نقل التكنولوجيا وإيجاد الظروف اللازمة لتعزيز القدرات المحلية في أقل البلدان نموا.

٧٢- وأما مبادرة المنظمة العالمية للملكية الفكرية لأقل البلدان نموا فقد ركزت على تعزيز قدرة الإدارة العامة والقطاع الخاص على وضع وتنفيذ سياسات مناسبة للملكية الفكرية وتعزيز القدرات الإدارية والتقنية لتوفير

المهاكل الأساسية التي تقدم الخدمة لدعم الملكية الفكرية. وتنفذ المنظمة العالمية للملكية الفكرية "خطط عمل تتركز على الصعيد الوطني" لصالح أقل البلدان نمواً، وتساعد هذه البلدان في بناء ورفع مستوى مكاتب الملكية الفكرية لديها. وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية فعلاً بتنظيم مائدة مستديرة أقليمية رفيعة المستوى بشأن الملكية الفكرية لأقل البلدان نمواً، وتقوم بتنظيم عدد من الاجتماعات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وسوف توفر للمؤتمر تقارير هذه الاجتماعات وغيرها. وينبغي لنتيجة المؤتمر أن تكون نتيجة ملموسة وقابلة للقياس الكمي وللتنفيذ، وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تستفيد استفادة كاملة من جميع المبادرات التي ترمي إلى بناء المؤسسات وإلى تعزيز قدرتها الإنتاجية البشرية.

٧٣- وأما ممثل مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً فقد أكد أن مسألة متابعة المؤتمر تتسم بأهمية حاسمة.

ملخص الرئيس للمناقشات القائمة على التبادل

مقدمة

٧٤- أجريت مناقشات تقوم على التبادل بشأن المسائل التالية:

'١' إطار السياسة المحلية وتدابير الدعم الدولية؛

'٢' تطوير وتعزيز الطاقة الإنتاجية في أقل البلدان نمواً؛

'٣' التنمية الاجتماعية؛

'٤' آليات لتنفيذ ومتابعة نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث: دروس مستفادة من تنفيذ برنامج العمل للتسعينات.

٧٥- أدار المناقشات التي تقوم على التبادل أعضاء في فريق المناقشة وتكلموا جميعهم بصفتهم الشخصية فقط. وقد استندت المناقشة في جملة أمور إلى عدد من وثائق المعلومات الأساسية التي أعدها أمانة المؤتمر، بما في ذلك مذكرة بشأن "التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً وفائدة إدماجها في الاقتصاد العالمي: الأداء في الماضي والتحديات والسبيل إلى المستقبل" (E/CONF.191/IPC/12)، وتقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٩، ووثائق قطرية من أقل البلدان نمواً، وورقة أعدها مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً عنوانها "مساهمات مؤتمرات الأمم

المتحدة الرئيسية في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا في التسعينات وآثار هذه المساهمات في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا" (E/CONF.191/IPC/13).

٧٦- وأتاحت المناقشات التي تقوم على التبادل فرصة هامة للوفود من أقل البلدان نموا وشركائها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف للمشاركة في مناقشة مفيدة وواسعة النطاق بشأن عدد من المسائل التي يتعين تناولها في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر نفسه. وبصفة خاصة، استفادت هذه المناقشات كثيرا مما حملة ممثلو أقل البلدان نموا من عواصمهم من تجارب قطرية.

إطار السياسة المحلية وتدابير الدعم الدولية

٧٧- وبرزت المناقشات التي تقوم على التبادل الأهمية الأساسية لتعزيز أو متابعة سياسات وطنية سليمة بغية تعظيم استيعاب وكفاءة الدعم الخارجي. والنتائج الرئيسية لهذه المناقشات توجز على النحو التالي.

٧٨- حددت الجوانب الثلاثة الأهم لإطار السياسة المحلية على النحو التالي: '١' إطار الاقتصاد الكلي؛ '٢' وآليات الحفز لتعبئة الموارد المحلية؛ '٣' والترتيبات المؤسسية لتيسير السياسات الإنمائية.

٧٩- يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي شرطا مسبقا لتحقيق النمو المستدام، بينما تعتبر السياسات الإنمائية التي ترمي إلى تذليل العقبات الهيكلية ضرورية إذا أريد للبلدان أن تكتسب قدرة على التعافي من أثر الصدمات الخارجية.

٨٠- ولا يمكن تحقيق تعبئة الموارد المحلية بدون الكفاءة المؤسسية وآليات الحفز المناسبة من خلال سياسات مالية مناسبة.

٨١- ويعتبر إيجاد بيئة سليمة للسياسة المحلية عاملا هاما أيضا في تخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية البشرية المستدامة.

٨٢- في العديد من أقل البلدان نموا، تطور إطار السياسة الوطنية نتيجة لسياسات متأثرة بمؤثرات خارجية وبدعم خارجي، كما تطورت أيضا بسبب اقتناع العديد من الحكومات الوطنية بأهمية وجود سياسات متسقة وسليمة في مجالي الاقتصاد الكلي والتنمية.

٨٣- وقد باتت أقل البلدان نموا تدرك أن الفقر هو مشكلة "مستعصية"، وتخفيف حدة الفقر يعتمد بصورة رئيسية على تقليل العقبات الهيكلية (مما فيها الفجوات القائمة في رأس المال البشري والتي تشكل عقبات في سبيل

القدرة التنافسية) وعلى تحسين القدرات على العرض بغية تمكين البلدان من اغتنام فرص اقتصادية جديدة في سياق العولمة.

٨٤- أما المجالات التي أحرز فيها تقدم بصدد السياسات المحلية في أقل البلدان نموا فتتصل بحسن التدبير، وفرص تخفيف عبء الديون، والمشاركة المحلية في صنع السياسة، وزيادة الوعي بدور المرأة في العملية الإنمائية.

٨٥- وبالنظر إلى فجوة الموارد التي تعرقل تمتع أقل البلدان نموا بالفرص الاقتصادية الجديدة التي تتيحها العولمة، فإن التدفقات المالية الخارجية إلى هذه البلدان تعتبر عاملا هاما في البقاء والتحسين الاقتصادي في أقل البلدان نموا. ولا تزال حصائل الصادرات من السلع والخدمات بالقطع الأجنبي تعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي الذي تكون هذه البلدان بدونه محصورة في إطار حالة من التبعية الخارجية الشديدة. ومن هنا تأتي الأهمية الخاصة لتشجيع وتعزيز الاستثمار في أقل البلدان نموا وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي سوف تعتمد عليها هذه البلدان أيضا اعتمادا شديدا نتيجة لضعفاتها الهيكلية.

٨٦- ولا بد لتحسين فرص دخول السوق من أن يكون عنصرا هاما من عناصر تدابير الدعم الدولية.

٨٧- وبوجه عام رأى المشاركون في المناقشة أن المؤتمر يوفر فرصة هامة لتحديد مستوى مرغوب فيه للدعم المالي الخارجي في ضوء مختلف الفرص الاقتصادية الموجودة في متناول أقل البلدان نموا.

التنمية وتعزيز الطاقة الإنتاجية في أقل البلدان نموا

٨٨- وتمثل القيود التي تواجه العرض مختنقا حاسما في اقتصادات أقل البلدان نموا. غير أن تحسين فرص دخول السوق لا يزال شرطا هاما مسبقا لزيادة طاقات العرض لأن ذلك يولد حوافز لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٨٩- وتوجد حاجة إلى تمويل التنمية وتعزيز الطاقة الإنتاجية بهدف جسر الفجوة في الوفورات التي تواجه غالبية أقل البلدان نموا.

٩٠- وجرى التأكيد بالتالي على ضرورة وجود آليات لتعبئة الموارد المحلية والخارجية تعبئة فعالة.

٩١- واعترف بوجود توجيه نسبة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية.

٩٢- ومن الضروري أن يركز المؤتمر على إيجاد حلول للمشكلة المتأصلة وهي مشكلة ضعف الطاقات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً وذلك عن طريق تحسين أطر السياسة المحلية، وتنمية رأس المال البشري، وبناء القدرة المتصلة بالتجارة، وتحسين الهياكل الأساسية المادية.

٩٣- ويمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تقوم بدور هام في تعزيز القدرة التنافسية. وتكنولوجيا المعلومات هي وسيلة فعالة لجسر الفجوة القائمة في مجالي المعرفة والمعلومات، وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في تعزيز تكنولوجيا المعلومات في أقل البلدان نمواً.

٩٤- لقد عقد في السنوات الأخيرة عدد من المؤتمرات العالمية أسفرت عن اعتماد خطط عمل وتحديد أهداف في مجالات مختلفة. ومن سوء الحظ أن أقل البلدان نمواً لم تستفد استفادة كاملة من نتائج معظم هذه المؤتمرات. ومن المهم فعلاً ضمان أن يؤدي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً إلى نتائج ملموسة والتزامات ثابتة لصالح أقل البلدان نمواً.

٩٥- وأما تنفيذ الاقتراح بإنشاء صندوق استثماري للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لدعم أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية والمتصلة بالتجارة فيمكن أن يكون سبيلاً فعالاً لتقديم مزيد من المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً وتعزيز قدراتها الإنتاجية. وأما التوصل إلى نتائج ملموسة في تحسين الإطار المتكامل فينبغي له أن يكون واحداً من المجالات الرئيسية التي يؤتي فيها المؤتمر ثماره المبكرة.

التنمية الاجتماعية

٩٦- جرى التأكيد على أنه ينبغي لأي جهد يرمي إلى تحسين التنمية البشرية أن يضع في الاعتبار الجوانب الاجتماعية. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الصحة هي عنصر أساسي من عناصر تنمية رأس المال البشري. وشدد بالتالي على الحاجة إلى وضع استراتيجية صحية فعالة كعنصر رئيسي من عناصر تخفيف حدة الفقر. وذكر أيضاً أن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا يشكلان عبئاً ثقيلاً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نمواً في أفريقيا بصفة خاصة.

٩٧- وتشكل نتيجة الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة إطاراً جيداً للقيام بمزيد من العمل بصدد هذه المسألة في سياق التعاون الإنمائي.

٩٨- ويمكن للمؤتمر أن يلقي نظرات ثاقبة هامة على الصلات بين الصحة والتنمية في أقل البلدان نمواً. فتخفيض الضرائب مثلاً يؤثر في استيراد شبكات البعوض (الناموسيات) التي تستخدم في الوقاية من الملاريا.

٩٩- وتوجد صلات أمامية وخلفية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وقد أقامت التجربة الدليل على أن تحسين القطاع الاجتماعي يعزز إنتاجية اليد العاملة والنمو الاقتصادي. والاستثمار في القطاعات الاجتماعية يوجد منافع في المدى البعيد. غير أن الاستثمار في القطاعات الاجتماعية لا يمكن دفعه ثمنا للاستثمار في القطاعات الاقتصادية. فهذان النوعان من الاستثمار متساويان من حيث الأهمية، ويمكن للصلات القائمة بينهما أن توجد أشكال تآزر هامة. وينبغي استخدام الموارد التي تطلق بفعل إلغاء الديون لأقل البلدان نموا في تنمية القطاعات الاجتماعية.

١٠٠- وينبغي تحديد قضايا نوع الجنس تحديدا واضحا في برامج العمل الوطنية والعالمية. وينبغي أن تتاح للمقاولات فرص الحصول على الموارد الإنمائية بحيث يمكن أن تصل منتجائهن إلى السوق العالمية في سياق العولمة والتحرير.

١٠١- ولا يزال نمو السكان نموا سريعا يشكل ضغطا هائلا على تقديم الخدمات الاجتماعية في العديد من أقل البلدان نموا، مما يحول دون بلوغها الأهداف التي حددها المجتمع الدولي في القمة الاجتماعية في كوبنهاغن وهي ٢٠/٢٠. وينبغي تناول مسألة اللاجئين والمشردين تناولا سليما بسبب آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

آليات وتنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

١٠٢- لخصت أدناه المسائل والشواغل الرئيسية التي أثرت في إطار هذه المناقشة التي تقوم على التبادل.

١٠٣- لقد كان الوعي ضئيلا ببرامج العمل للتسعينات في أقل البلدان نموا ولدى الجهات المانحة وغيرها من الجهات المشاركة الإنمائية.

١٠٤- ويفتقر برنامج العمل إلى معايير وأهداف محددة تحديدا واضحا.

١٠٥- ولا توجد أي صلة واضحة بين برنامج العمل العالمي وترتيبات التخطيط والبرمجة الوطنية.

١٠٦- وأما آليات التنسيق القائمة على الصعيد القطري مثل الموائد المستديرة والأفرقة الاستشارية فهي رغم فائدتها تتحرك أساسا بدفع من الجهات المانحة وعجزت بالتالي عن إتاحة فرص كافية لإجراء حوار حول السياسة العامة ولتعبئة الموارد بالاستناد إلى حاجات فعلية. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه الآليات لم تشمل أقل البلدان نموا جميعها كما كان متوقعا.

١٠٧- ولم يحدد دور المجتمع المدني تحديدا واضحا، لا سيما المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في برنامج العمل السابق.

- ١٠٨- وأما كثرة المبادرات وافتقارها إلى التماسك في مختلف آليات التنسيق فقد أديا إلى انتشار قدرات أقل البلدان نموا انتشارا يقلل من فعاليتها.
- ١٠٩- وفي ضوء النواقص آنفة الذكر، وضع عدد من التوصيات على النحو الموجز أدناه.
- ١١٠- وليس من الضروري إنشاء أية آليات تنسيق جديدة لرصد ومتابعة برنامج العمل الجديد بل ينبغي تحسين الآليات القائمة.
- ١١١- وإلى جانب الضعفات المتصلة بالتنسيق توجد حاجة إلى معالجة مشكلة تضاؤل المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من تدابير الدعم الخارجية. وفي هذا السياق، ينبغي بذلك مزيد من الجهود لزيادة الوعي في أوساط الشركاء في التنمية بغية الوفاء بالالتزامات المتفق عليها.
- ١١٢- وتوجد حاجة إلى تحسين تنسيق المعونة على المستوى القطري وضمان أن يكون الدور الرئيسي للمستوى القطري في وضع وتنفيذ البرامج.
- ١١٣- وينبغي وضع معايير تحديد وأهداف واضحة في برنامج العمل الجديد على نحو يتمشى مع تلك التي سبق أن اتفق عليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا.
- ١١٤- وينبغي للأونكتاد أن يقوم بدور في رصد ومتابعة وتنفيذ برنامج العمل الجديد وذلك بوصف الأونكتاد جهة التنسيق لبرنامج العمل لأقل البلدان نموا وذلك بشراكة مع جميع المنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة.

الفصل الثاني

جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال والنظام

الداخلي المؤقت للمؤتمر

(البندان ٤ و ٥ من جدول الأعمال)

جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر

١١٥- أوصت اللجنة التحضيرية المؤتمر بالموافقة على مشروع جدول الأعمال المؤقت (A/CONF.191/IPC/L.1) وطلبت إلى الأمين العام للمؤتمر أن يصدر جدول أعمال مشروحا وفقا للممارسة العامة في مؤتمرات الأمم المتحدة. (للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر انظر المرفق الأول).

النظام الداخلي المؤقت

١١٦- أوصت اللجنة التحضيرية المؤتمر باعتماد النظام الداخلي المؤقت كما ورد في الوثائق A/CONF.191/IPC/L.1 و Corr.1 و Corr.2. وأوصت أيضا، في سياق المادة ٦ من مشروع النظام الداخلي، بأن يمثل لاحقا في مكتب المؤتمر أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية. وأوصت كذلك بأن يشارك أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية في أعمال مكتب المؤتمر بحكم مناصبهم.

تصميم وتنظيم المؤتمر وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة

١١٧- اعتبرت اللجنة التحضيرية أن تصميم وتنظيم المؤتمر كما عرضتهما الأمانة ينبغي أن يكونا بمثابة "خارطة طرق" تتسم بالمرونة وتعديل بحسب مقتضيات الظروف في أثناء عملية التحضير للمؤتمر. وأيدت اللجنة المفهوم العام بحيث تستطيع الأمانة وبخاصة الاتحاد الأوروبي بوصفه مضيف المؤتمر تخطيط الجوانب اللوجستية والتقنية للمؤتمر. وأوصت اللجنة الأمانة بأن تتشاور مع المكتب عند إجراء تعديلات على تصميم المؤتمر. وطلبت إلى الأمانة أن تقدم، بعد التشاور مع الدول الأعضاء وفي وقت مناسب، اقتراحا لوضع الصيغة النهائية لتنظيم المؤتمر وجدوله الزمني إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية. وأوصت كذلك بأن تسعى الأمانة إلى إيجاد ترابط أقصى بين المناقشات التي تقوم على التبادل وبين برنامج العمل، لا سيما في أثناء المرحلة التحضيرية. وأوصت أيضا بأن تعدل الأنشطة التحضيرية قبل انعقاد المؤتمر بوقت طويل بغية ضمان القيمة المضافة وما يمكن تنفيذه.

الترتيبات فيما بين الدورات

١١٨- قال الرئيس إن أمانة المؤتمر سوف تسعى إلى إقامة شراكة فعالة مع جميع المنظمات الدولية ذات الصلة في أثناء العملية التحضيرية وفي أثناء المؤتمر نفسه.

١١٩- كما قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٥٤ عقد اجتماعين للجنة التحضيرية الحكومية الدولية في نيويورك يستغرق كل منهما خمسة أيام عمل. واللجنة التحضيرية هي الهيئة المشروعة المكلفة معالجة الجوانب الفنية والإجرائية وغيرها من جوانب المؤتمر التي تتطلب النظر فيها على المستوى الحكومي الدولي. وبالتالي يتعين على اللجنة التحضيرية أن تنظر في مشروع برنامج العمل رسمياً في نيويورك، وفي اجتماعات غير رسمية بحسب الاقتضاء. وسوف يضع الرئيس الترتيبات اللازمة للدورات غير الرسمية بحسب الاقتضاء وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء ومع أمانة المؤتمر. ويعتزم الرئيس إنجاز هذه المهمة بصورة مرنة وشفافة وكفؤة. ويحتاج الرئيس في ذلك إلى الدعم الكامل من الحكومات في هذا الصدد.

١٢٠- ويتوقع أن يشمل مشروع برنامج العمل مجموعة من الموضوعات التي توجد الخبرات الفنية فيها لدى هيئات حكومية دولية متنوعة في نيويورك وخارجها. ولذلك يعتزم الرئيس أن يوجه انتباه جميع الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة إلى مشروع الوثيقة. وبصفة خاصة، سوف يتم التشاور مع مجلس التجارة والتنمية والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وسوف يبذل الرئيس كل ما في وسعه لضمان أن يؤدي مشروع الوثيقة إلى أفضل النتائج وأن يكون من ناحية الموضوع ومن الناحية الفنية مشروعاً سليماً يعزز تماسك السياسة العامة الدولية.

١٢١- وبغية ضمان الاستفادة من العملية الحكومية الدولية في وضع مشروع برنامج العمل، سوف يوفر الرئيس، بالاشتراك مع أعضاء المكتب الآخرين، التوجيه المطلوب لهذه العملية. ويرى الرئيس وجوب أن تكون هذه الوثيقة وجيزة وذات وجهة عملية. وسوف تؤخذ في الاعتبار التام الأعمال التحضيرية الإقليمية القطرية وكذلك الأعمال التي تجري في محافل أخرى، منها المؤتمرات الرئيسية وأنشطة متابعتها. وسوف تشارك في هذه العملية على النحو المناسب المنظمات الدولية ذات الصلة لا سيما وكالات منظومة الأمم المتحدة.

١٢٢- وينبغي أن توضع في الاعتبار اقتراحات الأمين العام للمؤتمر بشأن دور الجهات الميسرة في الإعداد لنتائج ملموسة يحققها المؤتمر.

١٢٣- ويعتزم الرئيس أيضاً الاستفادة استفادة كاملة من وسائل الاتصال الحديثة بما في ذلك عقد المؤتمرات بواسطة الفيديو والبريد الإلكتروني لإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية، لا سيما مختلف الهيئات الحكومية الدولية والحكومات في إحراز التقدم في عملية التحضير.

١٢٤- وبالتالي ووفقا لما جاء أعلاه، اقترح المبادئ التوجيهية التالية لجدول زمني وبرنامج عمل أوليين.

١٢٥- وبناء على: '١' نتيجة الدورة الأولى للجنة التحضيرية الحكومية الدولية؛ '٢' وتقرير تقييم برنامج العمل الذي أعده الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام للمؤتمر؛ '٣' ومشاريع برامج العمل القطرية المقدمة إلى اللجنة التحضيرية؛ '٤' وتقرير الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العالمي المتوسط الأجل لتنفيذ برنامج العمل الذي عقد في عام ١٩٩٥؛ '٥' وتقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩٩ ولعام ٢٠٠٠؛ '٦' ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وبالتعاون مع جميع الوكالات المعنية، سوف تعد أمانة المؤتمر مشروع موجز مشروح لبرنامج العمل الجديد يضع في الاعتبار التام الأعمال التي أنجزت بالفعل من قبل المنظمات الدولية المعنية، لا سيما إطار التنمية الشامل، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر. وسوف ينجز التقييم والموجز المشروح بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وسوف يوزعان على الدول الأعضاء للنظر فيهما وسوف يكونا مصحوبين ببيان عن الحالة المالية للعملية التحضيرية للمؤتمر. وسوف يستعرض الموجز المشروح في جنيف بمناسبة انعقاد الدورة السابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية (١٥-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

١٢٦- وحالما يتم الاتفاق على مشروع الموجز المشروح في مجلس الإدارة والتنمية يبدأ العمل بإشراف رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية على وضع مشروع برنامج العمل الجديد وذلك بالتعاون مع الوكالات المعنية على أن ينجز ذلك العمل بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ويعمم على جميع الدول الأعضاء.

١٢٧- سوف ينظر رسميا لأول مرة في مشروع برنامج العمل في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وسوف تشمل المساهمات في تنقيح مشروع برنامج العمل ما يلي: '١' تقديم المزيد من برامج العمل القطرية؛ '٢' ونتائج الأنشطة الإقليمية الرفيعة المستوى التي سوف تنظم تنظيما مشتركا بين أمانة المؤتمر واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في داكا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ واجتماع وزراء المالية والتخطيط الأفارقة الذي ستعقدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛ '٣' ونتيجة النظر في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة عن حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

١٢٨- سوف يعقد رئيس اللجنة التحضيرية اجتماعات مفتوحة غير رسمية في شباط/فبراير وآذار/مارس مستفيدا في ذلك إلى أقصى حد من مرافق الاتصال الحديثة وذلك بهدف السير قدما في اتجاه التوصل إلى توافق في الآراء حول النص. والمساهمات الرئيسية في النص سوف تشمل: '١' الصيغ النهائية لبرامج العمل القطرية التي تعتمد عليها الحكومات والتي تتأكد من صحتها الآليات التحضيرية الوطنية؛ '٢' ونتيجة اجتماع القطاع الخاص الذي سيعقد في أوغسلا بالنرويج في الفترة ٢٩-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛ '٣' والاجتماع المعني بالمرأة الذي سيعقد في

أثناء الأسبوع الثالث من شهر شباط/فبراير ٢٠٠١؛ ٤' والأنشطة التحضيرية للمنظمات غير الحكومية المتصلة بالمؤتمر. وسوف تنشأ أيضا مساهمات أخرى عن الأنشطة الفنية وأنشطة الدعوة دعما للأعمال التحضيرية القائمة على التفاعل والأنشطة الموازية لها.

١٢٩- سوف ينظر نهائيا في مشروع برنامج العمل في نيويورك في الدورة الثانية للجنة التحضيرية الحكومية الدولية في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠١ وفقا لقرار الجمعية العامة لغرض توصية المؤتمر بالنظر في النص.

١٣٠- وافقت اللجنة التحضيرية على النهج الذي أوجزه الرئيس.

١٣١- قال ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إنه من المهم ضمان المشاركة التامة لليمن في الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمر.

١٣٢- وقال ممثل سويسرا فيما يتعلق بالترتيبات التي تجري بين الدورات أنه من المفيد تقديم معلومات مفصلة تفصيلا أكبر عن أماكن ومواعيد مختلف الأنشطة.

١٣٣- قال الرئيس إن الاعتبار الوحيد في القرارات التي تتعلق بأماكن الأنشطة هو ضمان مشاركة جميع أقل البلدان نموا فيها.

الفصل الثالث

بيانات ختامية

١٣٤- تحدث ممثل **بنغلاديش** باسم أقل البلدان نموا فقال إنه من الضروري أن تحضر **جميع أقل البلدان نموا** الأنشطة التي تعقد بين الدورات، وقال إنه ينبغي توفير الموارد لذلك الغرض. فمن الواضح أن أقل البلدان نموا تريد أن تكون جزءا من الاقتصاد العالمي ولكن بطريقة تعود بالنفع على الجميع. ودعا الأونكتاد إلى مساعدة أقل البلدان نموا في جهودها المبذولة جماعيا وفرديا. وقال إن مؤتمر بروكسل القادم سيتيح للمجتمع الدولي كله وبروح التضامن فرصة لمعالجة القضايا التي تتعلق بأقل البلدان نموا معالجة شاملة. فالعمل معا هو الفكرة التي آن أوانها.

١٣٥- وقال ممثل **النرويج** إن بلاده تحبذ استخدام أفرقة المناقشة والمناقشات التي تقوم على التبادل، ولكنه رأى ضرورة لإيجاد توازن بين هذه المناقشات وبين العملية الحكومية الدولية. فحتى الآن لم تجر مناقشة لطريقة وفاء البلدان فرادى بالتزاماتها القائمة بموجب برنامج العمل للتسعينات؛ وقال إن حكومته تود أن تتاح لها فرصة لتقديم تقرير عن أعمالها. فمن المأمول فيه أن تتعاون الأمانة تعاوننا وثيقا مع الحكومة النرويجية في تنظيم اجتماع كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بشأن دور القطاع الخاص؛ وسوف تتوفر المعلومات عن هذا الاجتماع في أسرع وقت ممكن. وأخيرا، ينبغي للأمانة أن تقدم في دورة الخريف لمجلس التجارة والتنمية استراتيجيتها الإعلامية بشأن المؤتمر.

١٣٦- وتكلم ممثل **فرنسا** باسم **الاتحاد الأوروبي** فقال إن جعل القضاء على الفقر موضوعا للمؤتمر هو خيار مناسب. والاتحاد الأوروبي سوف يلتزم، في كل ما يتصل بالمؤتمر، بمفهوم الشراكات سواء مع المنظمات أو مع الدول الأعضاء، لا سيما أقل البلدان نموا. فبرنامج المؤتمر وتنظيمه المتفق عليهما يمثلان أساسا جيدا للمزيد من العمل. وينبغي للأعمال التحضيرية للمؤتمر أن تشمل جميع الجهات الفاعلة وأن تكون شفافة.

١٣٧- وأيد ممثل **بنن** الآراء التي أعرب عنها ممثل **بنغلاديش**.

١٣٨- وقال نائب **الأمين العام للأونكتاد** إن الأمانة تعلق أهمية عظيمة على المؤتمر الذي سيكون محاولة ناجحة أو فاشلة لأن المجتمع الدولي لن يحمل بعد ذلك على محمل الجد إذا لم يجعل طريق التغيير الملموس سالكا. وأما الأمانة فسوف تفعل كل ما في وسعها لمواجهة التحدي الهائل القادم بتوجيه من الآلية الحكومية الدولية. وينبغي للمؤتمر أن يؤدي إلى نتائج قابلة للقياس، وإلى إيجاد آلية متابعة لرصد التنفيذ. ورحب بكون منظومة الأمم المتحدة تستجيب استجابة جيدة لطلبات المؤتمر، ومن المهم تعبئة جميع الجهات صاحبة المصلحة لأن قلة عدد أصحاب هذه الجهود والتعبئة غير الكاملة للجهات صاحبة المصلحة كانا قد اعتبرا من نواقص برنامج العمل للتسعينات. وأخيرا أعرب عن تقديره للجهات المانحة لما قدمته من مساهمات.

١٣٩- وقالت الأمانة التنفيذية للمؤتمر إن اللجنة التحضيرية قد أوضحت العملية التحضيرية. وناشدت البلدان على تكثيف جهودها المبذولة للإعداد للمؤتمر.

١٤٠- وقال الرئيس إنه بعد سنوات عديدة من الجهود المبذولة توجد حاجة عاجلة في بداية الألفية الجديدة لمساعدة أقل البلدان نمواً مساعدة جديدة. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تشارك في العملية ومعها المجتمع المدني، وينبغي للمؤتمر أن ينتهي إلى نتائج ملموسة وذات وجهة عملية.

الفصل الرابع

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٤١- افتتح السيد روبنز ريكويرو الأمين العام للمؤتمر، الدورة الأولى للجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، في مقر الأمم المتحدة، في نيويورك، يوم الاثنين ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٤٢- في جلستها العامة الأولى، تم انتخاب أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية على النحو التالي:

الرئيس: سعادة السيد جاك سكافييه (بلجيكا)

المقرر: سعادة السيد ريتشارد ت. دوغاني (جمهورية ترازيا المتحدة)

نواب الرئيس: السيد أهو غليلي إدوارد (بنن)

سعادة السيد بيورن سكوغمو (النرويج)

سعادة السيد بيير ليلونغ (هايتي)

السيد ساندر موريس (هنغاريا)

السيد يوجي كومامارو (اليابان)

سعادة السيد الونكيو كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

سعادة السيد صبحاس شاندرامونغرا (سورينام)

السيد ريتشارد ت. دوغاني (جمهورية ترازيا المتحدة)

١٤٣- وقررت اللجنة أن يشارك مشاركة كاملة في أعمال المكتب كل من سعادة السيد فيليب بيتيه (فرنسا)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، والاتحاد الأوروبي مضيف المؤتمر؛ وسعادة السيد أنوار الكريم شودري (بنغلاديش) المنسق لأقل البلدان نمواً؛ والمنسقون الإقليميون؛ والصين.

١٤٤- وقررت كذلك أنه في حالة قرارها إنشاء أفرقة عاملة، يختار رؤساء هذه الأفرقة العاملة من بين نواب الرئيس الثمانية.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٤٥ - في جلستها العامة الأولى، أقرت اللجنة التحضيرية جدول أعمالها بصيغته المعدلة شفويا. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٣ - الاستعدادات الفنية للمؤتمر

(أ) استعراض التقدم المحرز في العملية التحضيرية للمؤتمر

(ب) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل خلال التسعينات

٤ - جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٥ - النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر

٦ - مسائل أخرى

٧ - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية

١٤٦ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة التحضيرية على تنظيم الأعمال على النحو المقترح في الوثيقة A/CONF.191/IPC/1/Add.1 مع إدخال التعديلات التالية: برنامج الخميس يتم اتباعه يوم الثلاثاء مع تعديل برنامجي الثلاثاء والأربعاء طبقا لذلك، أما المناقشات التفاعلية فتتم في جلسات غير رسمية.

دال - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية
(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٤٧ - في الجلسة العامة الختامية لدورتها الأولى، اعتمدت اللجنة التحضيرية مشروع تقريرها (A/CONF.191/IPC/L.3 و Add.1-3)، وأذنت للمقرر أن يضع الصيغة النهائية للتقرير في ضوء أعمال الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

- ١- افتتاح المؤتمر
- ٢- انتخاب الرئيس
- ٣- اعتماد النظام الداخلي
- ٤- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٥- إنشاء هيئات فرعية
- ٦- انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس
- ٧- وثائق تفويض الممثلين المشتركين في المؤتمر
(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛
(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض
- ٨- تقييم نتائج برنامج العمل خلال التسعينات على الصعيد القطري
- ٩- استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، وخاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والاستثمارات والتجارة
- ١٠- برنامج العمل: صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا والإدماج التدريجي لهذه البلدان في الاقتصاد العالمي
- ١١- مسائل أخرى
- ١٢- اعتماد تقرير المؤتمر.

المرفق الثاني

الحضور

١ - حضرت الدورة الدول الأعضاء التالية:

تشاد	الاتحاد الروسي
توغو	إثيوبيا
الجزائر	الأرجنتين
جزر القمر	الأردن
جمهورية أفريقيا الوسطى	إريتريا
جمهورية تنزانيا المتحدة	إسبانيا
جمهورية كوريا	أستراليا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	إسرائيل
جنوب أفريقيا	ألمانيا
جيبوتي	إندونيسيا
الدانمرك	أنغولا
الرأس الأخضر	أوغندا
رواندا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
زامبيا	آيرلندا
ساموا	إيطاليا
سان تومي وبرينسيبي	باكستان
سلوفاكيا	البرازيل
السودان	البرتغال
سورينام	بلجيكا
السويد	بنغلاديش
سويسرا	بنما
شيلي	بنن
غامبيا	بوتان
غانا	بور كينا فاصو
غينيا	بوروندي
غينيا الاستوائية	تايلند
غينيا - بيساو	تركيا

موريتانيا	فرنسا
موزامبيق	الكاميرون
ميانمار	الكرسي الرسولي
ناورو	كمبوديا
النرويج	كندا
نيبال	كوت ديفوار
النيجر	الكونغو
نيجيريا	لكسمبرغ
هايتي	ليبيريا
الهند	ليسوتو
هندوراس	مالطة
هولندا	مالي
الولايات المتحدة الأمريكية	مدغشقر
اليابان	ملاوي
اليمن	ملديف
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	

٢- ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
منظمة التنمية الريفية الأفريقية - الآسيوية
نظام التكامل في أمريكا الوسطى
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الجماعة الأوروبية
منظمة الطاقة لأمريكا اللاتينية
منظمة الوحدة الأفريقية

٣- ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة العمل الدولية

صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة الصحة العالمية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
منظمة التجارة العالمية

٤ - ومثلت في الدورة هيئات الأمم المتحدة التالية:

إدارة الإعلام
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية
مفوضية حقوق الإنسان
مكتسب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز

٥ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

هيئة المعونة العملية
جمعية العمل على توفير الخدمات الاجتماعية المتكاملة للتنمية الريفية والقبلية
معهد التنمية الأفريقي
المعهد العربي لإنماء المدن
جمعية الإغاثة الأرمنية
الطائفة البهائية الدولية
مؤسسة جامعة البحر الأسود
مركز البحوث الاجتماعية

تحالف المواطنين من أجل العدالة الاقتصادية
منظمة المجتمعات المحلية والحراجة والتنمية الاجتماعية
الأمانة الدولية لحركة الثاني عشر من كانون الأول/ديسمبر
التنمية عن طريق الادخار والائتمان
منظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث
الاتحاد الدولي لطب الأسنان
الاتحاد الدولي للهيئات والرابطات القنصلية
اتحاد نساء مدغشقر الحاصلات على شهادات التعليم العالي
محل المربيات الأفريقيات
مؤسسة الديمقراطية في أفريقيا
مؤسسة هرنانديانا
هيئة الفرنسييسكان الدولية
جمعية أخوة نوتردام
رابطة بوخارست للشباب الحر
رابطة التعليم العالمي
مجلس أسقفية الروم الأورثوذكس في أمريكا الشمالية والجنوبية
فريق دراسة وبحوث الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
معهد السياسات الزراعية والتجارية
معهد تطوير القيادة
الرابطة الدولية لمناهضة التعذيب
غرفة التجارة الدولية
الاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات
الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية لمنع إساءة استعمال المخدرات والمواد
الاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية
المنظمة الدولية للتبادل الثقافي متعدد الأجناس
المنظمة الدولية لأرباب العمل
الجمعية الدولية لدراسات التوترات الصدمية
الشبكة الدولية لمجموعة الجنوب
المركز النسائي الدولي للديمقراطية

صندوق الأطفال الكندي JMJ

رابطة الخير

لجنة الاتصال للمنظمات غير الحكومية الإنمائية لدى الاتحاد الأوروبي

الاتحاد اللوثري العالمي

منظمة راهبات ماريكنول للقديس دومينيك

المجلس الوطني للمرأة في تايلند

منظمة الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين

منظمة العواصم والمدن الإسلامية

معهد حافة المحيط الهادئ للتنمية والتربية

رابطة تايلند النسائية لعموم المحيط الهادئ و جنوب شرقي آسيا

عقد الشعوب للتعليم في مجال حقوق الإنسان

البرنامج الوطني للوقاية من الكوارث الطبيعية والتصدي لها والمساعدة الإنسانية لضحاياها

الجمعية الرومانية المستقلة لحقوق الإنسان

منظمة الروتاري الدولية

كلية التعليم بجامعة نيويورك

الاتحاد السوروبتيمست اليوناني

منظمة الكأس المقدس

برنامج النض الصاعد

المنظمة الدولية لوحدة الأسر

منير الأمم المتحدة للبيئة والتنمية

دائرة الأمم المتحدة للاتصال بالمنظمات غير الحكومية

المتطوعون من أجل التضامن الدولي

الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة

الرابطة العالمية للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة

الاتحاد العالمي للعمل

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

المنظمة العالمية للتلاميذ السابقين في التعليم الكاثوليكي

المنظمة الدولية للرؤية العالمية

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
صندوق الأمم المتحدة للسكان

ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية التي ليس لها وضع محدد: -٦

محفل المنظمات غير الحكومية الأنغولية

Apader

نداء الفائزين بجائزة نوبل للسلام من أجل أطفال العالم

رابطة أعضاء اللجنة الدولية للنساء الأفريقيات من أجل التنمية

جمعية نقباء المحامين (Batonnier)

تحالف العدالة الاقتصادية

اللجنة الدولية للنساء الأفريقيات من أجل التنمية

منظمة الاهتمام بالمبادرات الإنمائية في أفريقيا

Confagen

الشبكة الإنمائية للجمعيات الطوعية للشعوب الأصلية

المجلس الغاني للكاكاو

معهد دراسات التنمية المتكاملة

معهد الاستشارات التكنولوجية

الحركة الدولية للطلاب الكاثوليك

هيئة الصحافة الدولية

اللجنة الوطنية للسياسة الخارجية الأمريكية

Northern Clearinghouse

Ort Deutschland E. V.

محفل المنظمات غير الحكومية في الرأس الأخضر

Santa Casa Da Misericordia De Campo Maior

SECO

منظمة دعم الأسر الضعيفة

منظمة النساء من أجل التغيير

Zatona-Adil

٧- وحضر الدورة المدعوون الخاصون التالية أسماءهم:

- السيد ج. باكولي (الكونغو)
السيدة ماري تشينري - هس (غانا)
السيد ت. دكابي - كامغا (الكاميرون)
السيد لويس ج. أمرجي (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيد م. كايهوزي (جمهورية تنزانيا المتحدة)
السيد ج. ماكي (بلجيكا)
السيد أ. مبلي (جمهورية تنزانيا المتحدة)
السيدة روز موشي (جمهورية تنزانيا المتحدة)
السيدة د. موتاليمو (جمهورية تنزانيا المتحدة)
السيد ك. روهيمبا (أوغندا)
السيد رحمان صباحان (بنغلاديش)
السيد ج. ستون (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيد م. تالوكدار (بنغلاديش)
